# التطور الهابط للغة
# في ضوء نظرية النشوء والارتقاء

دكتور / أحمد جار الله الصلاحي
عضو هيئة التدريس - جامعة أم القرى
مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

اللغة في نظر المنظرين مرت بمرحلتين من التطور: تطور صاعد بدأ من الصفر، وتطور هابط يبدأ من القمة إلى الصفر، وفق هذا المنهج إذا لم يوصد ستتحول اللغة إلى حيث بدأت الإشارات، الزعقات..... ألفاظ، والقاسم المشترك هو الأصل اللغوي والتصور للوجود والكون، وانبثاق الظواهر ومحاولة الربط بينها، وفق ما يعتقد حول أصول الأشياء، وأصل العالم بحسب ما عليه السياق الفكري الذي يخضع لسيطرته المنظر، فالذهن يخضع لمركزية معينة يفسر في ضوئها حدوث الظواهر، فإذا انحرف عن الفطرة بنى تحليلاته لنشوء الظاهرة على الوهم والتيه. فالمنهج لمرحلتي التطور - أيضا - قاسم مشترك وما نقطة الاختلاف إلا في العرض وطريقة المعالجة.

أما المعتمد في وجهات النظر فهو الإمكان الذهني المستقل عن المجال العملي، ولذلك لم يستند أصحاب التطور اللغوي في التفرقة في قضية الرقي والانحطاط على تحليل علمي واضح المرتكزات والمبادئ، وعليه يتوقف إذا كانت هذه الظاهرة تسير خبط عشواء أم تسير وفق نظام وخطة لغرض معلوم فلا يمكننا أن نفهم هذه النظرية أو تلك إلا إذا أثبتنا أنها تتطور من غير أن تقتصر على الانتقال من حالة إلى حالة فحسب؛ لأن التطور يقتضي أساسا عقليا يعتقد بأن حالة ما هي أرقى من أخرى بالاعتماد على رصد ذلك التحول.

المتتبع التطور اللغوي - المزعوم - يجد أن دعاة النظرية التطورية يميلون إلى جانب الانحدار، والانحطاط؛ لأنهم يرون أن المنطلق للتطور هي اللغة الفصحى الأشد تركيبا في نظامها العضوي، إلى الظواهر الأشد تفككا في نظامها.

والتسليم للنظرية التطورية عند إبراهيم أنيس، وعابدين، وحسن عون وعباس حسن وأنيس فريحه ورمضان عبد التواب، وإبراهيم السمراني وغيرهم ينتهي الأمر إلى نتيجة، أن النظام اللغوي ليس له هدف، بل يسير كما شاءت المصادفة، وعليه نقضي

على وظيفة اللغة وتتحول القضية إلى التفكيكية ومنها إلى السفسطة؛ لاعتبار أن قانون اللغة ليس من لوازمها وإنما هو مسقط عليها قالوا: «ما الذي يتحكم في اللغة: القانون أم حرية الاختيار ؟»[1] وقالوا: « حكومة اللغة العربية: أهي اجتماعية أم ذهنية »[2] هذان التساؤلان يضعان محاور رئيسية في فكر المجددين هي القانون وحرية الاختيار، والاصطلاح والافتراض، لتقرير المنهج الوصفي الآني وإلغاء التقنين والاكتفاء بملاحظة الاستعمال ومسايرة كل خروج عن المألوف وقبوله والرضى عنه؛ لأنه يشكل تطورا لغويا تقتضيه المرحلة التكوينية للغة، حيث اعتمد على الإمكان الذهني خارج الإطار التاريخي والاجتماعي فكان التنظير من نسج الخيال حينما نسب حدوث اللغة لغير محدثها فدخل في المتاهات وارتكب الجهالة حينما قرر أن العقل يحكم بعدم استحالة حوادث لا محدث لها، واستحالة أن يكون كلامنا خلقا لله. وافترض أن اللغة بدأت من الصفر (لا لغة) إلى المجاز، وقرر التطور النازل من النضج والاكتمال إلى درجة الصفر (لا لغة).

**الأسس والمنطلقات للتطور:**

شهد العصر الحديث تناقضات فكرية ولدتها التيارات والمذاهب المعاصرة من أهمها:

**تيار الحداثة:** تغريبي التوجه نادى بأخذ أسباب الحضارة الأوروبية الحديثة فهو يستوحي أطروحاته ويطلب المصداقية لخطابه من الحداثة الأوروبية وتبنى محاولة ممارسة العقلانية على التراث « ما لم نمارس العقلانية في تراثنا وما لم نفضح أصول الاستبداد ومظاهره في هذا التراث فإننا لن ننجح في تأسيس حداثة خاصة بنا، حداثة ننخرط بها ومن خلالها في الحداثة المعاصرة (العالمية) كفاعلين وليس كمجرد منفعلين »[3] ويمثل هذا التيار: الطهطاوي، وأحمد أمين، وأحمد ضيف، وقاسم أمين، ومصطفى عبد الرزاق، ومحمود عزمي، والعقاد، والمازني[4].

**تيار الاشتراكية:** تمثل في القومية والتحرر من أبرز ممثليها ساطع

(١) لغات البشر ص ٣٧.
(٢) دراسات نحوية - مازن الوعر ص ٩٧.
(٣) التراث والحداثة دراسات ومناقشات ص ١٧.
(٤) ينظر: دراسات في حضارة الإسلام ترجمة إحسان عباس دار العلم للملايين ط٢/ ٣٥٤ - ٣٥٥.

الحصري، وزكي الأرسوزي وعفلق[1] وتبنى أصحابه استبدال الدين بالقومية، لأنها - في نظرهم - عنصر الوحدة في العصر الحديث[2].

تيار الماركسية: يرى أتباعه أن (السبيل إلى النهضة هو اعتناق الماركسية وتطبيقها ويمثلها شبلي الشميل وسلامه موسى...)[3]. ويرون أن الأنظمة والأنساق الذهنية والإيديولوجية نتاج الوجود الاجتماعي، ومن المعلوم أن الماركسية « ترفع بعض أفراد المجتمع - وهم عصابة الحزب الشيوعي - فوق مستوى الإنسان في القداسة والطاعة تعيد عبادة الأوثان وتمجد الوثنية كطريقة في الحياة.. تدعي أنها تخلي الطريق إلى حرية الإنسان، واستعادة المستوى الإنساني الذي له، وهو ذلك المستوى الذي لا يخضع لسبب أو لآخر إلى ما ينال عن كرامته البشرية كعبادته لموجود أو متخيل وهو الله »[4] وكان في الفكر العربي بمثابة رد فعل على التيار الرومانسي وهو في الحقيقة أدلجة للواقع، وقد نشأت في أحضان الحركة الشيوعية المصرية والعراقية والإسرائيلية وهو نقل عن مفاهيم الأدب الاشتراكي الذي نما في البناء الحضاري الأوروبي كنتاج للفلسفة الاشتراكية، والتي هي بدورها إفراز حضاري لتفاعلات عقائدية وفكرية واقتصادية واجتماعية في المجتمع الأوروبي ثم نقلت بحذافيرها إلى الواقع الفكري العربي[5].

**التيار الإسلامي:** ويمثله جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وكان هذا التيار توفيقيا بين الإسلام وحضارة الغرب حيث نادى الأفغاني (بتطبيق مبادئ القرآن مجددا على قضايا زمانه[6]، وكان ثائرا يدعو إلى التوفيق والتقارب بين الفرق الإسلامية.

أما محمد عبده فكان يرى أن الإسلام دين العقل، من هذا الجانب ظهرت العلمانية التي طرحها قاسم أمين وفرح انطون وشبلي الشميل في وجه الشعور الديني التقليدي[7] هذه التيارات قادت الفكر العربي إلى ما يدعى أزمة؛ لتبنيها تغييب المرجعية العلمية للأمة الإسلامية تجلى ذلك في نقض المسلمات والانخراط في التحولات الفكرية

(١) ينظر: أزمة الفكر العربي المعاصر ص ٧٢.
(٢) ينظر دفاع عن ثقافتنا ص ١٤.
(٣) أزمة الفكر العربي المعاصر ص ٧٢.
(٤) تهافت الفكر المادي التاريخي بين النظر والتطبيق، د. محمد البهي مكتبة وهبة ط٣ ص ٣٩.
(٥) ينظر أدب الردة ص ٥٤ - ٥٦.
(٦) ينظر بين الغرينة والأسلمة ص ٣٩.
(٧) ينظر السابق ص ٤٧.

في جوانب الحياة للمضي قدما في موكب الحضارة - كما تصوروا - وإعلان القطيعة التاريخية بين حاضر الأمة وماضيها من خلال القراءات الخارجية (قراءة التراث العربي من الخارج) للفكر التي حفزت أصحابها على نقض الثوابت وفق منهجيات فكرية تلغي لتتوصل إلى البداية على هدي مما أسسه علماء الفكر الفلسفي لتاريخ الإنسانية في مراحله الثلاث (الدينية، والعقلانية، الإنسانية) « كل مرحلة مقدمة للمرحلة التي تليها، ولابد أن تختفي هذه المرحلة السابقة بظهور المرحلة التالية لها... فالدين يمثل مرحلة الطفولة العقلية في عمر البشرية... ولابد أن تختفي هذه المرحلة بمجرد أن يحل محلها التفسير العقلي... والتفسير العقلي ينبغي أن يختفي ليحل محله التفسير العلمي التجريبي »[1] ولكي يحقق رواد النهضة بغيتهم رسموا لطريقهم علامات يسيرون عليها ومن أهمها مبدأين هما:

١- مبدأ الإلغاء: بدأت المواجهة للمجتمع في مسلماته حين صرح طه حسين أنه سيسلك مسلك المحدثين من أصحاب العلم والفلسفة فيما يتناولون من العلم والفلسفة يقول: « أريد أن اصطنع في الأدب هذا المنهج الفلسفي الذي استحدثه ديكارت للبحث عن حقائق الأشياء في أول هذا العصر. والناس جميعا يعلمون أن القاعدة الأساسية لهذا المنهج هي أن يتجرد الباحث عن كل شيء كان يعلمه من قبل: وأن يستقبل موضوع بحثه خالي الذهن مما قيل خلوا تاما »[2].

فأصول البحث الأدبي التي وضعها طه حسين هي المحرك للجهود المبذولة في العصر الحديث لأن « جوهر التقاء طه حسين بديكارت يستند على مرجع استخدام العقل في وجه الإيمان، الشك في وجه التسليم »[3].

فالطريق إلى هدم مقومات الأمة الفكرية ثم عن طريق التدرج في الإلغاء بالاعتماد على زلزلة الفكر، وصدم الأمة في مسلماتها من خلال المبادئ الآتية:

**أولا: الشك:**

١- الشك في الشعر الجاهلي: الفكرة التي يريد أن يصل لها هي تفكيك[4] الأصول المعرفية حتى يصل للبداية فالشعر الجاهلي - في نظر صاحبه - لا يمثل فترة

---

(١) فلسفة التنوير ص ٢٢.
(٢) في الشعر الجاهلي ص ٢٥.
(٣) طه حسين العقل والدين ص ٤٣.
(٤) التفكيك هدم منهجي للميتافيزيقا الأوروبية كمحاولة لتفكيك الفكر النقدي للتراث عن طريق كشف الالتباس والتناقض. ينظر التفكيكية دراسة نقدية - بيرف زيما تعريب: أسامه الحاج

تاريخية فـ « التماس الحياة العربية الجاهلية في القرآن أنفع وأجدى من التماسها في الشعر العقيم الذي يسمونه الشعر الجاهلي: أرأيت أن هذا النحو من البحث يغير كل التغيير ما تعودنا أن نعرف من أمر الجاهليين »[1].

من هنا بدأ يلغي أصلا قد بنت عليه الأجيال معرفتها فـ (الشعر الذي رأينا لا يمثل الحياة الدينية والعقلية للعرب الجاهليين يبعد كل البعد عن أن يمثل اللغة العربية في العصر الذي يزعم الرواة أنه قيل فيه »[2].

٢ـ الشك في أصالة اللغة العربية الفصحى؛ لأن « القبائل بعد الإسلام قد اتخذت للأدب لغة غير لغتها وتقيدت في الأدب بقيود لم تكن تتقيد بها لو كتبت أو شعرت في لغتها الخاصة، أي أن الإسلام قد فرض على العرب جميعا لغة عامة هي لغة قريش »[3].

اتخذت الفكرة مبدأ التسلسل لهز الثقة في نفوس المحافظين حيث نظر إلى الكل المتماسك ثم بدأ يفككه عناصره من الشعر إلى اللغة « إن هذا الشعر الجاهلي لا يمثل اللغة الجاهلية »[4].

٣ـ الشك في القرآن: فالقرآن والتوراة لا يكفيان لإثبات وجود إبراهيم وإسماعيل التاريخي في مكة[5].

ذكر محمد البهي أن فكرة طه حسين تشير إلى أن القرآن أو بعبارة أخرى ـ دين محلي لا إنساني، لا عالمي قيمته وخطره في هذه المحلية وحدها قال صاحبه متأثرا بحياته التي عاشها وعاش فيها، ولذلك يعبر تعبيرا صادقا عن هذه الحياة، أما أنه يمثل غير الحياة العربية، أو يرسم هدفا عاما للإنسانية في ذاتها فليس ذلك بحق فالقرآن مؤلف ومؤلفه نبيه... ومنهج دراسة الحياة الجاهلية للعرب يدور بين الشعر الجاهلي والقرآن وكلاهما للإنسان[6].

هذه الشكوك موجهة لأدلة الاستشهاد موصلة ـ في نظر صاحبها ـ إلى الإقناع بأنه ينبغي للباحث أن يقدم على بحثه وهو خال الذهن.

**ثانيا: الخلو الذهني:**

الشك يوصل إلى المصادرة « إن من النافع... أن يعد جميع الأشياء التي يمكن

---

(١) في الشعر الجاهلي ص ٢٥.
(٢) السابق ص ٣٦.
(٣) السابق ص ٤٧.
(٤) السابق ص ٤٧.
(٥) السابق ص ٢٨.
(٦) ينظر الفكر الإسلامي: لحديث وصلته بالاستعمار محمد المهي ط ٦ ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

الشك فيها غير صحيحة.. وقد بدا لي أنه كان من اللازم، أن أطرح في عداد الخطأ كل ما أستطيع أن أتخيل فيه أقل شك »[١].

هذا منهج ديكارتي اتبعه طه حسين في قاعدة البحث الأساسية وهي « أن يتجرد الباحث من كل شيء كان يعلمه من قبل »[٢].

هذه القاعدة تلغي كل ما اكتسب الوعي البشري على مدى تاريخه الطويل السحيق من معارف... أي إلغاء الأصول المكونة لواقع هذا التراث؛ أي تنظيف وعينا من هذه الأصول المكدسة في تاريخنا أو هذا الواقع التاريخي»[٣].

إذن وضع طه حسين في مخيلته القفزة إلى العقلانية ولكي يخترق الطريق متجنبا المصادمة المباشرة بدأ بالشعر، فهو لا يقصد نقد الشعر الجاهلي لذاته إنما كان وسيلة لغايته وهي:

٢ـ مبدأ البداية:

نقصد بالبداية الانتقال من مرحلة الطفولة العقلية للإنسانية إلى الفلسفة التي هي مظهر الحياة العقلية القوية، والتي هي وسيلة الإنسان إلى تصور الحقائق والحكم عليها بالعقل لا بالخيال والحس والشعور[٤].

وهذا يتوافق مع نظر الفلسفة الوضعية للدين بأنه مرحلة تاريخية انتهت[٥] بهذا توجه رائد النهضة طه حسين « إلى اللحظة التي يتشكل منها وبها بداية العقل العربي الشعري (الشعر الجاهلي) ليخترقها رأسيا برد كل الظواهر إلى أصولها... وهو إذ يكتشف أن العقل الفلسفي هو الذي قاد العالم القديم وهو الذي يقود العالم الحديث فلا بد إذن من هدم دعائم العقل الشعري، وهو من خلال تأسيسه لهذا النظام المنهجي التاريخي الإنساني إنما كان يقوم بعملية دمج غير مباشر للنظام المعرفي الإسلامي بهذا النظام المعرفي الإنساني فيكاد يلغيه »[٦] من هنا بدأ الفصل التاريخي والتوجه إلى مستقبل يقوده العقل؛لأنه «لا تنوير بدون العقل..؛ لأن العقل يمثل التقدم »[٧].

---

(١) ديكارت ـ مبادئ الفلسفة ترجمة عثمان أمين ص ٥٣.
(٢) في الشعر الجاهلي ص ٢٣.
(٣) طه حسين العقل والدين ص ٤١.
(٤) ينظر طه حسين العقل والدين ص ٧١.
(٥) ينظر فلسفة التنوير ص ٢٢.
(٦) طه حسين العقل والدين.
(٧) العقل والتنوير ص ٩.

وشرط ذلك ألا يعتمد على عناصر غير عقلية حتى يتم مبدأ التطور الحتمي الذي يعني أن « كل شيء يتطور في الوجود حتى الأفكار والمجتمعات تتطور حتى الدين حتى الإله »[1].

فالنهضويون لا يرون التراث يمثل تاريخهم ولا يساير تطورهم الفكري ويرون « أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين واللغة لا تصلحان أساسا للوحدة السياسة ولا قواما لتكوين الدولة »[2].

والبديل لهذين الأساسين هو العقل الذي يكتسب المعرفة مباينا عن الحواس وأن البصيرة التي تحصل للإنسان بالطبيعة والعقل تكفي لهدايته.

(١) الحمى الوافدة أو الرجعية والتقدمية ص ٨٠.
(٢) مستقبل الثقافة في مصر ص ٢٣.

إلغاء المكتسبات المعرفية التاريخية:

ترتب على نقطة البداية وهي المنطلق العقلي الفصل بين المتلازمات في حياة الأمة والخلط بين الثابت المستقر والمتحرك المتجدد لخلق الصدام، والخروج من ذلك يتم عن طريق إنشاء دولة مدنية (علمانية). وكل طريقة لا تستمد مقوماتها من المعاصرة العقلانية فهي تعد مرفوضة؛ لأنه « لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه » وترتب على ذلك أمور:

**أولا**: أ- الخروج عن الحكم الإسلامي و « إحلال مؤسسات الإنسان مكان المؤسسات المقدسة وثقافتها.

ب- إحلال المجتمع المدني مكان المجتمع الديني فانتقل تحديد المجتمع من التحديد والانتماء الديني إلى التحديد والانتماء القومي »[1].

**ثانيا**: أ- بعد التشكيل في أدلة الاستشهاد الذي أثاره طه حسين قاصدا تفكيك عناصر البناء تأتي أول محاولة نقدية لأسس نظام العربية (النحو) ومنهجه نقدا ينزع إلى الشمول متمثلة في كتاب (إحياء النحو) فهو « أول مقاربة نقدية شاملة للتراث النحوي وهو لذلك منعرج أساسي في تاريخ التفكير اللغوي العربي الحديث »[2].

فصاحبه هدم بغية التغيير يقول: « أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية »[3].

فهو منهج بنيوي لانفصاله التاريخي وعدم تتبعه والنظرة السطحية إلى علاقة إجرائية وهي وجهات نظر لا تشكل النظام البديل لنظام العربية.

ب- التفكيك وهو أخطر مما سبقه، وطريقة جديدة لتفكيك الماضي؛ لأن « مهمة المثقف التنويري تقويض ما هو قائم دون أن يمتلك إمكانية إنشاء منظومات جديدة »[4] فالغرض الوحيد الذي يسعى إليه المجددون هو الثورة على كل قديم من ذلك الدرس اللغوي يقولون عنه: « إن مستواه بعامة لا يوضع إلا في الدرجة التي يقف عليها زمانه من سلم الرقي مع إكبارنا لهذا الجهد من أهله في حينه ولا يسعنا قط أن ننكر أن

(١) تكوين النهضة العربية. محمد كامل الخطيب ص ١٦٢.
(٢) المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ص ١٣.
(٣) إحياء النحو ص ١.
(٤) طه حسين العقل والدين ص ٩٦.

الحياة اليوم قد تقدمت بهذا الدرس اللغوي مع تقدم سائر فروع المعرفة.. ويقتضينا هذا.. أن نكمل دراستنا بالجديد من علم للغة العام ومن فروعه الخاصة بحيث نضع دراستنا اللغوية على درجة السلم التي تقف فيها الحياة اليوم »[1].

ويستدعي ذلك أن نقوض ما بناه اللغويون، ونلتزم الأصول التي أصلوها[2].

جـ- إيجاد مناهج لغوية قامت بدراسة اللغة في ضوء علم اللغة العام اقتبست من المدارس اللغوية الغربية؛ لأن الباحثين في هذا الجانب يرون أننا « في حاجة إلى أن نقبل أن اللغة العربية الفصحى في حياتها الطويلة الخصبة في محافظتها البالغة بوجه عام قد طرأت عليها تغيرات في هذا الجانب أو ذاك، وأيا كان كنه هذه التغيرات فهي في نظر العلم تغيرات يجب أن تدرس دراسة موضوعية منزهة من الأهواء »[3].

والملاحظ أن الدارسين للغة في العصر الحديث جعلوا التغيرات مطلقا، والأمر خلاف ذلك، فاللغة العربية تسير في ثبات وتحول: ثبات في التراكيب والأصوات. وتحول في المعجم والاشتقاق: تناسى بعض اللغويين العرب هذه الحقيقة، ودفعهم الانبهار بالأحداث الثقافية الغربية وتطوراتها، فأخذ الدرس اللغوي العربي الحديث اتجاهات عدة، على نحو ما سارت عليه المدارس الغربية، فتدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، وهي كائن حي، تشكل ظاهرة مستقلة ومن الإسقاطات الممارسة أن يحل علم اللغة محل فقه اللغة، ولكي تأخذ ممارسة النقض والتفكيك مشروعيتها بدأت الانتفاضة من الداخل، فاخضع الدرس اللغوي لمنهج المقارنة والتطور في حالة غفلة وانبهار وتقليد للآخر وعدم إدراك اختلاف التفكير؛ لأن المجدد الغربي لديه منهج يحقق في ضوئه أهدافا، ويمتلك أدوات التنفيذ أما المجدد العربي فليس لديه منهج ولا أهداف وإنما دفعته ببغاويته أن يردد مقولات الغربيين؛ لأن أصول المناهج المعتمدة في التجديد أفكار غربية قامت لتحقق أهدافا معينة لدى الباحثين؛ لأن « التطور اللغوي ظاهرة بارزة تحتاج إلى الدراسة والاهتمام في اللغات الأوروبية التي لا يمضي عليها قرن حتى تصبح في حاجة إلى معجم لغوي حديث »[4] ونظام يتماشى وذلك التطور؛ لأنهم يرون أن « من يصف اللغة من الداخل

(١) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ص ٧٧.
(٢) السابق ص ٥٩.
(٣) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص ٣٩.
(٤) مقالات في الأدب واللغة ص ٧٣.

كما هي موجودة دون أن يمتد عبر البعد التاريخي »[1] فالتعقيدات المغلقة التي حالت دون نقل الأفكار للآخرين واستغرابها دعت إلى دراسة اللغة دراسة وصفية أي « دراسة اللغات باعتبارها أنظمة متواجدة في مكان وزمان محددين، وباعتباره نقيضا أو متعارضا مع علم اللغة التاريخي »[2] ومن ثم إخضاع اللغة للدراسة البيولوجية « الفرد اللغوي يساوي كلام شخص معين؛ لأنها تتطور تبعا لتطور البشرية؛ لأن فترة ما قبل التاريخ عندما كان الإنسان يخضع لنفس القوانين التي تخضع لها بقية الكائنات الحية وغير الحية والفترة التاريخية التي وصل فيها ذكاء الإنسان إلى النقطة التي تطور فيها بإرادة حرة وارتفع فوق القوانين العمياء للطبيعة؛ فاللغة سارت جنبا إلى جنب مع تطور العقل والفهم»[3] وبناء على ذلك « فإن اللغة تتوافق مع الأنواع البيولوجية، واللهجات في علم اللغة تتوافق مع الأعضاء في الأنواع البيولوجية.. وهذا ركن أساسي في نظرية داروين[4] (النشوء والارتقاء)، وهو ما دعاهم إلى القول بأن اللغة كائن حي والمعنى: أنها تخضع لعلم البيولوجيا، وبالتالي تخضع لفكرة أصل الأنواع؛ ولأنها تمر بمراحل تصل إلى العدمية أو إلى التعددية كما يقرره علم اللغة العام بأن اللغة تخضع لظاهرة التطور، فقامت الدراسات اللغوية في الوطن العربي دون إدراك للبواعث التي دفعت المنظرين الغربيين إلى الدراسة المقارنة ».

**ومن ثم التطورية:**

**البواعث:**

ظهرت إرهاصات علم اللغة العام في القرن الثامن عشر الميلادي حيث كانت الدراسة تهتم بأصل اللغات وتوزيعها إلى عائلات، ثم كان الاهتمام في القرن التاسع عشر منصبا على فقه اللغة المقارن نظرا لما يوجد من تقارب في المفردات أو في بعض البنية النحوية ذلك سوغ إلى القول بأن اللغات ترجع إلى أصل واحد وعنه تطورت ومن أهم العوامل في ظهور هذا المنهج:

١ـ ظهور التيار الرومنسي الذي كان مناهضا للتيار الكلاسيكي، وقد اكتسح الفكر العربي في أعقاب حملة نابليون، وشكل ثورة على الأوضاع المستقرة حيث تبنى

(١) المدارس اللغوية التطور والصراع ص ٣٩.
(٢) السابق ص ٣٦.
(٣) السابق ص ٢٤.
(٤) ينظر الدارس اللغوية التطور والصراع ص ٢٩.

تقليدا للتقليعات الغربية مع استغلال الأحداث السياسية لتفكيك الأطراف عن المراكز (الخلافة) كما حدث ذلك في استقلال الشعوب الأوروبية (فرنسا وانجلترا، وألمانيا، وبريطانيا) مما أدى إلى الاهتمام بلغات الشعوب المستقلة فترقت من لهجات إنجليزية إلى لغات فرضت لنفسها المركزية، وهذا التيار في الأقطار العربية لم يتعد كونه محاكاة وتقليدا للمذاهب اللغوية والأدبية الأوروبية أي أن هذا (التيار النفسي) كان يمثل منحى التيه الحضاري والغفلة ومع سذاجة هذا الفهم لقضية الصراع الحضاري [1] ولم يدرك التغريبيون الأزمة في المفاهيم القائمة عليها اللغات الأوربية: لاعتمادها في قضاياها التفسيرية على قضايا اللغة اللاتينية. واللغة اللاتينية تعتمد على النحو اليوناني فهي مقحمة على اللغات الأوروبية ولذلك ثاروا على النحو التقليدي.

٢ـ ظهور كتاب أصل الأنواع لداروين الذي جاء بفكرة الانتقاء والاختيار الطبيعي وفكرة الصراع.

في ضوء تلك المؤثرات صنفت اللغات إلى عائلات لغوية أبرزها الهند وأوربية والسامية، وقد اعتقد أن السانسكريتية والإغريقية واللاتينية تتشابه في بعض الجذور، وهذا التشابه لا يمكن أن يفسر بالصدفة ولذلك أرجعت هذه اللغات إلى أصل واحد.

٣ـ الفصل بين المدركات الذهنية والمدركات الحسية يقول إبراهيم أنيس « نستطيع أن نتصور أن الإنسان يبدأ التفكير أولا ثم ينطق معبرا عن فكره ونتصور أن عملية التفكير تسبق الكلام والنطق » [2].

إذن مقاربات المجددين في خضم الصراعات الفكرية اعتمدت مرجعيات التقلبات الفكرية الأوروبية، لأنهم تشربوها وهم يفتقدون للمناعة الفكرية فتلوثت أفكارهم وتنكروا للمرجعية العربية وسعوا إلى تفكيكها ونادوا بخلخلة النظام اللغوي معتمدين على:

**المنهج التطوري:**

رضخ المجددون العرب لسيطرة قوانين أصل الأنواع والماركسية، وكانت أداتهم الإجرائية الأخذ في الاعتبار «الصراع من أجل البقاء» و«أصلا» و « نشأة » و « سلوكا

(١) ينظر أدب الردة ص ٤٩.
(٢) من أسرار اللغة ص ١٥٢.

اجتماعيا » و « سلوكا مضادا للمجتمع » و « الانتخاب الطبيعي »، والاحتكام إلى المنهج التجريبي وإخضاع الظواهر ومنها اللغة للدرسة العلمية أي: دراسة اللغة عن طريق الملاحظة والتجريب، فبنوا تصورا هلاميا أن اللغة مرت بأطوار متتابعة وفق ما يقتضيه ناموس الارتقاء العام.

مرحلة التكوين:

في هذه المرحلة اعتمد المنظرون على الإمكان الذهني والاتكاء على الأساطير والخرافات وكذبوا الحقائق وجهلوا الأصل في قضية الخلق ثم استهانوا بالصنف البشري وجعلوه في منزلة منحطة مكذبين التكريم الإلهي له خاضعين تحت سيطرة أنه « لا شيء يأتي عن نظام، وإنما أتى الوجود عن صدفة »[1] وآخذين بعين الاعتبار « لن يتسنى للمرء أن يفسر أي ظاهرة اجتماعية معقدة بعض الشيء إلا بشرط أن يتتبع بملاحظته جميع مراحل التطور التي تمر بها الظاهرة في جميع الأنواع الاجتماعية »[2].

وغاية المجددين « يعملون لغرض سياسي وهو قلب نظام الحكم القائم في عصورهم وكانوا يتوسلون إلى ذلك بقلب النظام العقلي المسيطر على حياة المسلمين »[3].

وسبب ذلك اضطرابهم عند محاولتهم لتفسير الوجود، ولكن شأنهم شأن الفلاسفة حيث رأوا أن « ارتباط الموجودات بالحواس وفق أربع علل في قياسهم الشاهد على الغائب وهي: علة فاعلة، وعلة مادية، وعلة صورية، وعلة غائية، ولما فكروا في حدوث العالم بدأوا يطلبون له هذه العلل الأربع ترى من عمله؟، من أي شيء عمله؟، وكيف عمله، ولم عمله، ومتى عمله؟،ولما عجزوا عن فهم ذلك دعاهم جهلهم إلى القول بقدم العالم، فالشيء في رأي هؤلاء يكون محدثا إذا كان له هذه العلل، وإذا لم تكن فيكون قديما»[4].

وهذا الاتجاه نحو تفتيت الظواهر الإنسانية يعني عدم الخلط بين المجالات ـ دعوة حق أريد بها باطل ـ المختلفة للنشاط الإنساني وإلغاء الميتافيزيقا (الغيبيات)، والثوابت، ودراسة كل ظاهرة وفق معاييرها، وهذا ما أطلق عليه وحدة العلوم، وهذه معادية

(١) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ص ١٣٧.
(٢) قواعد المنهج في علم الاجتماع ص ٢٧٢.
(٣) إخوان الصفاء وفلسفتهم ص ٢٠٥.
(٤) السابق ص ١٢٨.

للإنسانية، وتتحول هذه الوحدة من الدور الوظيفي التفسيري إلى دور توليد القيم وفرض القيود[١].

وكان المنطلق الأساسي للمنادين بالتطور هيمنة التيارات والنظريات على الجو الفكري، وكان الأثر الأكبر لفلسفة النشوء والارتقاء ترجمة شبلي الشميل، حيث تلقاها الباحثون وكانت الظروف مهيئة لقبولها لوجود فراغات فكرية فحاولوا أن يملؤها، فوجدوا النظرية هي المثال الذي يحتذي في قضية تفسير وجود الظواهر يرى شبلي الشميل أن « الذين اعتقدوا وحدة الكون قبل دارون قد بينوا فلسفيا أن ظهور الأحياء أمر طبيعي، وكذلك ظهور الإنسان، وإني من الذين قالوا بهذا الرأي »[٢] مع إدراكهم أن الأخذ بفلسفة التطور يعني: « إن الساعة التي يتأيد فيها هذا المذهب ينتقض بنيان الفضيلة في البشر »[٣] ولقد بين أصحاب نظرية التطور الهدف منها فهي مذهب اجتماعي يحمل الأمة على أن تطالب بحقها التطوري وتدافع عن حريتها وتحطم الأغلال التي تعطل ارتقاءها وحيويتها كما هي منهج فلسفي للتفكير والذين ينفرون من نظرية التطور إنما يفعلون ذلك لإحساس خفي بأن هذه النظرية تحريرية في دلالتها تفكك الأغلال وتفتح المستقبل للتفكير الجريء. كما هي موطرية في وجهتها تحرك المجتمعات إلى التغيير والارتقاء وتجحد الركود والجمود باعتبارهما أكبر المعاصي والذنوب[٤].

المنهج التطوري ثورة وانقلاب على المسلمات وعدها أغلالا وجمودا وتخلف والوسيلة لتحطيمها أن تستبدل نظرية التطور النظر المادي بالنظر الغيبي لنشأة الأحياء[٥] وللوصول للهدف فيما يتعلق بتطور اللغة اتخذ منحى تاريخيا مقارنا تبريرا للتفكيك:

**العرض التاريخي للتكوين اللغوي:**

سيطرت نظرية أصل الأنواع على المجددين، وحول قضية التفاهم بنوا تصورهم على الأساطير « فلنتصور الإنسان في أول أدواره يطوف بالحقول والغابات عاريا يلتقط ثمر الأرض.. إلا أنه ما لبث أن اضطر إلى الاجتماع.. اضطر إلى تبادل المعاني والمقاصد فساقه ذلك إلى التفاهم فتدرج فيه من الإشارات إلى الأصوات فالألفاظ فالجمل.. ضعفه ساقه إلى

(١) ينظر اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود ص ٦ ـ ٧.
(٢) فلسفة النشوء والارتقاء جـ ١ / ١٩٨.
(٣) السابق جـ ٢ / ٢٧٣.
(٤) ينظر نظرية التطور وأصل الإنسان ص ٨.
(٥) ينظر السابق ص ١٠.

التكلم»[١]، فالأدوار الأولى لوجود الإنسان كان كالطفل حديثا في العالم يسمع ويرى، ولا يتكلم، ولكن لكل من الموجودات المحيطة به صورة في ذهنه فاعتمد على التقليد؛ وهو أساس اللغة وأصل نشأتها ومدار ارتقائها فبعد تقليد الأشكال انتقل إلى تقليد الأصوات[٢].

واحتكاما لمبدأ أصل الأنواع، جهل المنظرون الإمكان الواقعي لمستعمل اللغة يقول عبد المجيد عابدين « نفرق في تاريخ اللغات بين أمرين:

١ـ أصلها.

٢ـ والتغيرات التي تطرأ عليها.

فالأول من المحال الاهتداء إليه.

وليس من العلم في شيء أن نخمن في أي صورة بدأ الكائن الإنساني يتكلم »[٣].

ويقترح عبد الله العلايلي في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب) أن اللغة مرت بأدوار ثلاثة: الدور الأول: ذو المقطع البسيط.

الدور الثاني: ذو المقطعين وهذا الدور نشأ مصادفة.

الدور الثالث: ذو المقاطع وهذا الدور يقصد إليه الإنسان قصدا للحاجة[٤] ويبرهن على اقتراحه لتطور اللغة بالتحليل الآتي:

« فكلمة مثل (شجر) مكونة من (ش) بمعنى (سن) وهو يرمز إلى مطلق للثبات و (ج) ومعناه (جبل) وهو يرمز إلى مطلق الارتفاع، و(ر) ومعناه: (رأس)، وبذلك يكون المعنى المؤلف من معاني هذه الحروف هو: (نبات مرتفع له رأس) »[٥] فهل يملك الإجابة على: هل مرت الكلمة العربية بدور الأحادية[٦]. أم أن ذلك من نسج الخيال.

وإمعانا في الافتراض واستنادا على ما يمليه الفكر المادي حول الوجود وتعليله بتناثر الجوهر يتم إخضاع اللغة لناموس الارتقاء العام « ناموس الارتقاء العام متخلل سائر

(١) الفلسفة اللغوية ـ جورجي زيدان ص ١٠٢.
(٢) ينظر السابق ص ١٠٣ ـ ١٠٥.
(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي ص ١٧.
(٤) ينظر في التطور اللغوي ـ عبد الصبور شاهين ص ٨٥ ـ ٨٦.
(٥) السابق ص ٨٨.
(٦) ينظر السابق ص ٨٩.

أعمال الحياة هو يقضي بالنمو والتنوع والتفرع على أساليب شتى ترجع إلى مبدأ واحد، فالإشارات ما لبثت أن صارت معنوية أو رمزية »[1].

وفي طور الانتقال من دور التقليد الشكلي والصوتي إلى دور النطق حكم بأنه قد مر على اللغة من انتقالها من الدور التقليدي إلى النطقي دهور متطاولة لا يعرف مقدارها (مدتها)، تدرجت اللغة، درجات متفاوتة حسب الترتيب الآتي:

- أول درجات الارتقاء تولد ألفاظ بسيطة لا مميز فيها بين الاسم والحرف.
- يتولد المميز بين الاسم والفعل مع خلوها من حروف الجر والعطف وسائر الأدوات.
- تتولد مميزات الجنس والعدد والاشتقاق.
- تتم فيها كل المميزات مع خلوها من حالات الإعراب.
- ترتقي اللغة درجة أخرى وهي أرقى ما وصلت إليه فتتولد فيها مميزات الإعراب[2].

هذه الافتراضات تلغي ترتيب المسببات على الأسباب وتحولها إلى مبدأ الصدفة والاتفاق وهذا ينفي الحكمة من وجود الظاهرة، ولكن هذه استجابة للمؤثرات التي طرحها التيار المادي الشيوعي.

أبت مؤامرة المجددين إلا تتكامل جوانبها فامتطت خلق الإفك والتقول معتمدة على القانون الماركسي الديالكتيكي[3] فبعد التكوين تأتي مراحل النشوء والارتقاء، وفق الطرح الآتي:

١- مرحلة الطفولة: اللغة العربية قديمة الميلاد وعتيقة النشأة.. بدأت حياتها ضعيفة الإبانة عاجزة عن الأداء معدودة الكلمات، اتخذها أهلها وسيلة للتفاهم المحدود والترجمة عن أغراضهم البدائية القليلة.

سليقتهم تخلق الألفاظ وتبتكر الكلمات تارة، وتارة محاكاة الطبيعة في أصواتها التي يسمعونها من الرياح، والمياه، والوحوش، وسائر الحيوانات، والأصوات المختلفة، وكلما اشتدت حاجاتهم ركنوا إلى سليقتهم التي تبتكر الألفاظ أو تحاكي أصوات الطبيعة ظل الحال على هذا أحقابا طويلة، ونتيجة تفرق أهل اللغة واصطناع كل فرقة ألفاظا نشأت اللهجات المختلفة. فما اللهجات إلا ظواهر مستقلة للغة قبيلة انفصلت عن

(١) السابق ص ١٠٧.
(٢) ينظر الفلسفة اللغوية - جرجي زيدان.
(٣) الديالكتيك: يعود الشيء من حيث بدأ.

الأصل، فهذه مرحلة قطعتها اللغة كما يقطع أهلها مرحلتهم البدائية.

٢ـ مرحلة الصبا: لما دخل أهل اللغة إلى مرحلة ثانية وهم على نصيب من الخبرة والفهم دخلت معهم اللغة في طور الصبا.

ولكن المحاكاة لم تقتصر على محاكاة الطبيعة بل تناولت الأصوات التي ابتكرتها القبائل والجماعات المتفرقة.

وفي هذه المرحلة ظهرت المقايضة: تأخذ كل جماعة من أختها ماجد وفي هذه المرحلة اتجه الابتكار وجهة غير مسبوقة فصار العربي يشتق الكلمة ويفرعها ويستحدث من التشقيق والتفريع كلمات جديدة.

في الطورين السابقين: لم يكن لتلك اللغة أوضاع ثابتة ولا ضوابط مطردة بل كان الأمر متروكا للناطقين.

٣ـ مرحلة الشباب: تغيرت حالة اللغة واجتازت طريقها إلى النضج والقوة والاستقرار.

٤ـ مرحلة النضج: بعد مرحلة الشباب استقرت أوضاع اللغة العرفية في النفوس على وجه يجعلها ملكة، ووضحت ضوابطها في الأذهان[١].

لعل العقلية العربية أدركت الاستخفاف بها من قبل المنظرين، وامتلكت القدرة على عدم تمرير هذه المقولات؛ لأنها أساطير تعتمد على نسج الخيال والإمكان الذهني في محاورتهم للحقيقية الذاتية متجاهلين الممارسة العملية والإمكان الواقعي لمستعمل اللغة، بل تصوروا أن البشر لفظتهم الطبيعة، وتساقطوا من السماء وهكذا تكونوا فرادى وزرافات؛ تصور مبني على فلسفة النشوء والارتقاء الداروينية.

وتطبيقا لمبدأ « الانتخاب الطبيعي، والصراع من أجل البقاء » على المراحل التي مرت بها اللغة تصوروا تعددا وتنوعا للغات « اللغات المختلفة كالأنواع تنمو وتنشأ بعضها من بعض وتنازع أيضا والفرق بينها أن اللغات تتغير بسرعة أكثر من الأنواع جدا، ولذلك كانت في تغيرها أظهر لنا منها.. فالأنواع قد تدوم مائة ألف سنة.. ولا يعلم أن لغة دامت أكثر من عشرة قرون»[٢].

ويحتكم في ذلك إلى النظرية الداروينية لاكتشافها أن « سائر اللغات يعلم

(١) ينظر: اللغة النحويين القديم والجديد ـ عباس حسن ص ١٣ ـ ١٧.
(٢) فلسفة النشوء والارتقاء ١ / ١٤٠.

من بنائها أن ارتقاءها حصل بالتدرج مبتدئا من أبسط الصور، فلم يكن في أولها سوى الألفاظ البسيطة المعبرة عن الإحساسات والصور والأفكار وما شاكلها بدون أدنى تغير صرفي أو نحوي، وقد تكونت هذه الأصول في أول الأمر كما تكونت الكريات العضوية.. وهذا يدلنا على أنه كان في البدء لغات أم كثيرة خاضعة كلها لكيفية نمو واحدة كالصورة العضوية الأصلية، ولم يسر نموها في سبل مختلفة إلا بعد حين »[1].

ويتفق في هذا المنهج التطوري عدة باحثين ويختلفون في طريقة العرض ولكن المبدأ الذي ينطلقون منه واحد هو: نظرية النشوء والارتقاء الطبيعية.

يعرض حسن عون لنشأة اللغة عرض مقارنة ويرى أن « أطوار اللغة الأساسية: هي طور الطفولة، وطور الشباب وطور النضوج.. اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تتأثر بما تتأثر به سائر الظواهر الاجتماعية الأخرى، وهذه الأطوار الثلاثة، إنما هي المراحل الرئيسية التي مرت بها كل من اللغة اللاتينية واليونانية، ونعتقد أنها هي نفسها التي مرت بها اللغة العربية. وما يقال غير ذلك فليس بمعقول إذ أن اللغة العربية لم تكن بدعا ولا منفردة في نشأتها عن اللغات الأخرى »[2] ويعلل لذلك بأن « القوانين الطبيعية واحدة في ماهيتها وإن اختلفت في الشكل والمظهر »[3] ويعرض - كما يتخيل له - حقائق عن نشأة اللغة العربية:

« لم توجد في أول عهدها كاملة ناضجة، فذلك يناقض القوانين الطبيعية العامة وإنما مرت بالمراحل الثلاث (الطفولة، والشباب، والنضوج).

- اللغة الفصحى تمثل المرحلة الثالثة.

- لم تلتزم اللغة العربية طرق الأداء الخاصة، والنظام الدقيق في ملاحظة علامات الإعراب إلا في المرحلة الأخيرة، أما ما سبقتها فليس من المعقول أن تكون كذلك من هذه الدقة والانضباط »[4].

والذي أوقع المحدثين في هذا المولج اعتبارهم أن اللغة ظاهرة مستقلة تدرج ضمن الحقائق الاجتماعية باعتبارها نظاما قائما بذاته يجري عليها ما يجري على الظواهر

---

(١) السابق ١ / ١٤٢.
(٢) اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة ص ٥٥.
(٣) السابق ص ٥٦.
(٤) السابق ص ٥٦ - ٥٧.

الطبيعية كونها كائنا حيا « وهي تتطور وتتغير بفعل الزمن كما يتطور الكائن الحي ويتغير، وهي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموه وتطوره، وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع وتستمد كيانها منه ومن عاداته، وتقاليده وسلوك أفراده »[1].

فما دام أن اللغة نظام قائم بذاته تمر بأجيال فيلحقها الهرم فتموت فلا يوجد إلا جنسها وأنواعها أما أفرادها فتخضع للتغيير والتبديل؛ لأنها « نتيجة حتمية للحياة.. اللغة شأنها شأن الظواهر الأخرى عرضة للتطور في مختلف عناصرها: أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالاتها.. التطور يخضع لقوانين جبرية، فليس في قدرة الأفراد أن يسيروا بها في سبيل غير السبيل التي رسمتها سنن التطور الطبيعي »[2].

ويجرد المجددون من اللغة مريدا يتصرف في تحديد أوضاعه « فإنها لا تلبث أن تحطم هذه الأغلال وتفلت من هذه القيود وتسير في السبيل التي تريدها على السير فيها سنن التطور والارتقاء الطبيعي »[3].

ويتخطى التجديد عتبة التاريخ ويرجم بالغيب « واللغة العربية الجاهلية ليست بدعا بين اللغات، فهي حلقة في سلسلة حلقات طويلة من التطور والتغيير.. أي أنها لم تكن بصورتها التي رويت لنا »[4].

ويتم تقسيم اللغة إلى جواهر وأعراض وتخضع لسيطرة ناموس الارتقاء اللغة ترقى ومع ذلك لابد فيها من أمور جوهرية لا تتغير (الأسماء والأفعال والحروف) إنما تنمو وتتنوع تبعا لناموس الارتقاء، فإن أهملت هذه الأمور الجوهرية أو أخل بها وقفت اللغة عن النمو وتراجعت إلى الوراء وانحطت عما كانت عليه، وفيها أمور عرضية (الإعراب) قد تكون اليوم ولا تكون غدا، فهي أشبه شيء بالورق أو بعض الغصون والزوائد من الشجرة الكبيرة فما يسقط من الشجرة لا يضر بحيويتها، كذلك تلك الأمور العرضية إذا تساقطت من اللغة، لا يضر ذلك بكيانها، ولا يتراجع نموها[5] وتتفرع اللغة إلى أقسامها المكونة لها، فقد حولها نموها المتدرج إلى ثلاث مراحل:

---

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه.
(٢) اللغة والمجتمع - علي عبد الواحد وافي ص ١٠٩.
(٣) السابق ص ١١٠.
(٤) التطور اللغوي وعلله وقوانينه ص ١٠ - ١١.
(٥) ينظر فلسفة اللغة العربية - جبر ضومط ص: ١١١ - ١١٢.

١ـ مرحلة الأسماء التي تعبر عن الأشياء.

٢ـ مرحلة الأفعال التي تعبر عن الأحداث.

٣ـ مرحلة الحروف التي تعبر عن الروابط[١].

أما العلة في وصول اللغة إلى هذه المراحل فيقرر علي عبد الواحد وافي أن ذلك يرجع إلى نشوء وارتقاء الكائن البشري فتفرع الإنسان عن غيره من الفصائل الحيوانية، وأخذ برأي أن الأسلوب الدفاعي قد أعفى الإنسان عن استخدام فكه وأسنانه في الدفاع عن نفسه فتعطلت هذه الأعضاء عن القيام بجزء كبير من وظيفتها. ونجم عن ذلك تقلص العضلات والعظام الصدغية التي تتحرك مع الفم وترتب على هذا التقلص أن اتسع مجال النمو الجمجمية فزاد حجمها عما كان عليه، وباتساع حجم الجمجمة اتسع مجال النمو للمخ فزاد حجمه ونشأت به مراكز جديدة لم تكن به من قبل من أهمها مركز اللغة التي نحن بصدد الكلام عنه فالطريق الطبيعي للارتقاء هو أن يتسع المخ أولا، وتوجد فيه مراكز لم تكن موجودة من قبل ويتبع ذلك اتساع في الجمجمة[٢].

النوع المعرفي الذي اعتمده المجددون هو المادي « الذي يعتبر الوجود مادة تتطور بذاتها بموجب قانون التضاد »[٣].

ومن الملاحظ أن الفكر التجديدي يستند على عدة مبادئ منها الحقائق الاجتماعية كونها خارجة عن الظواهر باعتبار أنها نظام قائم بنفسه و « من الحقائق المسلم بها في أيامنا هذه أن اللغات ذات حياة عضوية لا تقل بكون اللغة عقلية محضة عن حياة النبات أو الحيوان بل يمكن أن تقارن بهما »[٤].

المنهج التاريخي أوقع اللغويين المعاصرين في الخلط فيما يتعلق بتفسير الظواهر حيث أثرت المبادئ التي حملتها التيارات الفكرية ومنها الماركسية في نظرتهم إلى قضية النشوء والارتقاء من ذلك أن « المصطلحات الماركسية التي ترى بتطابق اللغات العازلة مع المرحلة الأسرية واللغات اللصيقة مع مرحلة البداوة، واللغات المعربة مع المرحلة السياسية للمجتمعات »[٥].

---

(١) ينظر في فلسفة اللغة ص ٢١٧.

(٢) ينظر علم اللغة ـ وافي ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية ص ١٢ ـ ١٣.

(٤) مناهج البحث في اللغة ص ١٣٦.

(٥) علم اللغة في القرن العشرين ص ٢٤٣.

**الاستدلال على كائنية اللغة وتطورها:**

اتجهت أنظار المجددين إلى التراث اللغوي ومحاسبته في ضوء ممارسات آنية وإجراء أحكامها على علوم اللغة العربية الفصحى، تهدف إلى تحطيم نظامها لتصورهم أن قضاياها التفسيرية ليس من لوازمها وإنما هي ظواهر متباينة لا صلة لها بمتن اللغة وتعسفوا إنزال واقعها على واقع اللغات الأوروبية، وقد سلكوا في ذلك الطريقة التقارنية تحت تأثير فلسفة النشوء والارتقاء « وقد ارتبط المنهج المقارن في القرن التاسع عشر وتحت تأثير كتابات دارون بالاتجاه التطوري »[1] والهدف الذي يريد تحقيقه « اكتشاف العوامل السببية الخاصة بظهور الظواهر وتطورها، وصور الارتباط والتداخل بين كل منها، ولقد شاع استخدام هذا المنهج... في كل من علم الاجتماع والانثربولوجيا بعد أن أظهر أهميته داروين وبعض الباحثين في مجال تاريخ اللغات »[2] فما كان من المنظرين لعلم اللغة من العرب إلا « الاندماج في التقليد الأجنبي »[3] محاولين نقض النحو العربي فاسقطوا المنهج المقارن على ظواهر العربية، وخلطوا بين اللغات من جهة وبين الانحرافات اللهجية والفصحى ولبيان المؤامرة على هدم الأصول العربية التفسيرية نعرض للمنهج المقارن.

**المنهج المقارن:**

اتخذ هذا المنهج لإثبات خلو اللغة من القيود والضوابط الطريقتين الآتيتين:

**١ـ مقارنة خارجية:**

تمحل المجدون في إيجاد صلة وثيقة تربط العربية الفصحى واللهجات السامية، وعابوا على القدماء ووصموهم بالتغافل عن هذه الحقيقة، ومنطلق هذا الافتراض الخلط بين منهجين مختلفين:

الأول منهما أن القدماء درءوا التعارض بين الإمكان الواقعي والإمكان الذهني، فهم يتعاملون مع لغة مستعمله امتلكوا الأدوات والقدرة على تفسير ظواهرها.

الثاني منهما: أن المحدثين يتعاملون مع لغة كونية لا علاقة لها باللغة الواصفة وأخضعوها للدراسة البيولوجية في مجال التطور والاختيار الطبيعي والتي نشأت من الاهتمام المتزايد بالتاريخ الطبيعي والتي توجت بنظرية دارون وفي ضوئها عوملت اللغة

---

(١) قاموس علم الاجتماع ـ محمد عاطف غيث ـ دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ ص ٧٥.
(٢) السابق ص ٧٦.
(٣) الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية ص ١٩١.

على أنها من الأعضاء الطبيعية على قدم المساواة مع الحيوانات والنباتات يقول بوب:

يجب أن تعامل اللغات كأجسام عضوية مشكلة أو مصوغة بقوانين محددة في نفسها أو الأس الداخلي للحياة فإنها تتطور وتموت بالتدريج، وبعد وقت قصير تدرك نفسها وترفض أن يصيبها ضرر.

كما عبر أوجست بوت: أن اللغة تكون في حالة تغير مطرد في حياتها مثل أي شيء عضوي إن لها مراحل من التكوين والنضج أو زمنيتها أو مراحلها من النمو السريع والبطيء، ومرحلة التطور القصوى والتحلل والفناء التدريجي.

وتحرك الدراسات اللغوية بين الهدم والبناء ناتج عن التغيرات السريعة التي حدثت في اللغات الأوروبية[1].

فالمجددون منطلقاتهم افتراضية لا تستند على حقائق علمية إنما المجاراة للتيارات الغربية أوقعتهم في نقض النظام اللغوي، وتصوروا أن اللغة كجسم حي يخضع للنواميس الطبيعية من حياة ونمو وتغير وموت، وهي شأن كل ظاهرة طبيعية تتبع في جريانها الجهة التي تلقى فيها أقل مقاومة ممكنة واللغة كظاهرة إنسانية تميل إلى الاقتصاد، وتسير من الصعب إلى السهل ومن المعقد إلى الميسر ولذلك اللهجة ليست انحطاطا بل تطور ونمو ومسايرة للحياة[2].

## منشأ المقارنة:

التأطير على النموذج الواحد في غلاف الفتنة العالمية ومصادرة الاختلاف الفطري والتجرد من مبدأ الولاء والبراء وتبع ذلك التجرد من القومية ورفع شعار الأخوة العالمية والغاء الخصوصيات والنداء بالمبادئ العامة وإخضاع الدرس اللغوي لها؛ لأن « اللغة البشرية ترتبط بعض الارتباط بالفكر الإنساني العام مما يستتبع ارتباطا بين لغات البشر والمنطق، ولا تتم معرفتنا للصلة بين اللغة والمنطق إلا حين نتخذ المقارنة اللغوية طريقا أشمل فننظر للغات جميعا على أنها وثيقة الصلة بالفكر الإنساني هنا يمكن أن نستشف تلك الأمور العقلية المشتركة بين اللغات البشرية وندرك في وضوح وجلاء ما اشترك بينها جميعا، وفي حدود هذا القدر المشترك تنسجم اللغة مع المنطق ويلتقيان »[3].

---

(١) ينظر المدارس اللغوية التطور والصراع ص ١٥ ـ ١٨.
(٢) ينظر نحو لغة ميسرة ص ١١٥.
(٣) من أسرار اللغة ص ١٥٢.

يتضح من هذا أن التوجه نحو اللغة الكونية الكلية باعتبارها الأصل أي هي الجنس الأعلى، والاختلاف اللغوي أنواع تتولى نظرية الحقول الدلالية إيجاد ملامح مشتركة للاختلاف والعلاقة الموحدة هي الفكر العام وقانونه، ويتوصل إلى اكتشاف الأصل الواحد عن طريق المقارنة؛ لأن بها يعرف نقاط الاشتراك ونقاط الاختلاف، وما كان من اختلاف واكتشاف الملمح للعلاقة بين الظواهر يتضح أن ذلك يخضع لقانون طبيعي تطوري، وليس لقوة خارجية عن الظاهرة.

والملامح التي اعتمد عليها في المقارنة وجود تقارب في بعض المفردات أو بعض البنى النحوية هذا ما سوغ إلى القول بأن اللغات ترجع إلى أصل واحد، وبالتالي تقسيمها إلى عائلات ولإثبات النشوء والارتقاء تفكك المنظومة اللغوية إلى أصولها. تبنى المجددون في العصر الحديث هذا المبدأ تبريرا لتطور اللهجات « فليس يعنينا أن نتقصى أصل اللغة الغامض المجهول.. بل يعنينا أن نتابع التطور اللغوي كيف حدث ؟... وعلينا أن نبدأ بجمع ما يمكننا من المعلومات عن اللغات الإنسانية المختلفة لتخرج أخيرا بالسنن العامة والقوانين الثابتة في علم اللغة العام »[1] وفيما يتعلق بعلاقة العربية بالساميات لا يسع الناظر في دراسة فقه العربية أن يغض النظر عن أخواتها من اللغات السامية؛ لأنها لم تنفصم العرى الوثيقة التي ظلت تربط بين بعضها وبعض في أعمق ظروف التاريخ وإن تعجب فعجب تغافل علمائنا القدامى عن هذه القضية البديهية[2].

ألا ترى أن التبعية والانهزامية والخضوع للهيمنة أفقدت المنظرين الاتزان الفكري وجهلوا أن القدماء تبنوا المنهج الوصفي التفسير للغة مستعملة تحقق أهدافا ولم يشغلهم البحث عن الحقيقة الذاتية عن الممارسة العملية، بل فهموها وأدركوا أبعادها وأسرارها، ولم يقتصر المنظرون على وصم القدماء بالتغافل بل وصموا الأمة العربية بعدم الفهم وهذا الحكم ينسحب على الأجيال المتتابعة، وهذه ضربة في صميم الفكر العربي في جميع جوانب تكوينه (الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية)؛ لأن ما بني على باطل فهو باطل إذا صحت دعاوي المجددين لأن المنهج التطوري اللغوي يعتمد على اللغات السامية واللغات التي اتصلت بالسامية لهذا كانت المقارنة من الأسانيد القوية التي يعتمد عليها منهج التطور اللغوي ومن المؤسف - عند المجددين - أن يتغافل القدماء عن

(١) دراسات في فقه اللغة العربية ص ٣٥.
(٢) ينظر السابق ص ٣٦.

هذه الحقيقة وأن ينظر إلى العربية باعتبارها لغة قائمة بذاتها ليس بينها وبين لغات الدنيا صلة، ولن نفهم العربية حق الفهم إلا إذا توفر للباحثين دراسة اللغات السامية والمجاورة في مصادرها المتعددة التي من بينها التوراة والإنجيل[1] لقد بان أن المقارنين بين اللغات السامية متأثرون بالدراسات اليهودية ودراسات المستشرقين يقول أ. ولفنسون: « والواقع أنه ليس أمامنا كتلة من الأمم ترتبط لغاتها بعضها ببعض كالارتباط الذي كان بين اللغات السامية.

وأول من تنبه إلى هذه العلاقة التي بين الأمم السامية هم علماء اليهود الذين كانوا في الأندلس »[2].

وبين دور المستشرقين حيث أخذوا يبحثون في علم اللغات السامية بعناية وتوسع حتى وضحت هذه العلاقة وضوحا تاما[3]. وهذه المقارنة التاريخية لإثبات الأصل الواحد، وما تفرع عنه « ولما تبين العلماء تلك العلاقة المتينة الظاهرة بين جميع اللغات السامية ساقتهم هذه العلاقة إلى الاعتقاد بأن جميع هذه اللغات متفرقة عن دوحة واحدة ثم استنتجوا من بعض الظواهر أن تلك الدوحة، أو تلك اللغة الأصلية لجميع اللغات السامية كانت منتشرة في منطقة واسعة الأطراف ثم نجمت منها لهجات مختلفة وظلت هذه اللهجات غير ظاهرة مخالفة للأصل إلى أن انتشرت قبائل الأسرة السامية»[4] ونتيجة للهجرات التي يتحدث عنها المستشرق نولدكه لإثبات تاريخ إسرائيل يقول عنه ولفنسون: « ثم كانت الهجرة الإسرائيلية التي فتحت بلاد فلسطين بعد أن صدرت من الجزيرة العربية »[5].

ويقترح ولفنسون وبضع طريقة « مثلى للبحث عن أقرب لغات الساميين إلى اللغة السامية الأصلية هي أن نبدأ باستخلاص القديم من كل اللغات السامية ثم نكون من هذا القديم لغة واحدة تعتبر كأنها أقرب صورة للغة السامية ثم نوازن بينها وبين جميع اللغات السامية فالتي تكون منها أقرب إلى هذه الصورة تكون هي الأقرب إلى السامية الأصلية »[6].

---

(١) ينظر المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص ١٩ ـ ٢٢.
(٢) تاريخ اللغات السامية ص ١٠ ـ ١١.
(٣) ينظر السابق ص ١١.
(٤) السابق ص ١١.
(٥) السابق ص ١٢.
(٦) السابق ص ١٤.

ولإثبات المراحل التي مرت بها العربية[1] نستعرض اللغة اللاتينية تاريخيا واكتشف أنها كانت في الفترة السابقة للقرن الثالث قبل الميلاد لم تكن سوى لهجة بسيطة ولكن لم يصف لها الجو حتى دخلت في صراع مع لهجات أخرى، وانتصرت لهجة رومة لأسباب سياسية واقتصادية، وتبعا لذلك حدث تغير في علامات الإعراب فما كان علامة للرفع أصبح في اللاتينية علامة للنصب، وكذلك طرأ التحول في بعض مكوناتها من الضمائر والأفعال، فاللغة اللاتينية قد تعرضت للتطور فيما يتعلق بعلامات الإعراب. كما تعرضت لمظاهر الاضطراب في صراعها مع اللهجات الأخرى، وتجلى ذلك في تكوين قواعد النحو وخضوع اللغة لقوانين عامة وثابتة أثناء الفترات التي سميت المرحلة الثانية في التطور.

أما المرحلة الثالثة فتبدأ من منتصف القرن الأول قبل الميلاد حيث وصلت اللغة إلى القمة من ناحية النقاء والاستقرار ولكنها قد احتفظت بكثير من الآثار القديمة التي تبدو مخالفة لما استقر نهائيا من قواعد الإعراب[2].

يتوصل من هذا التمهيد إلى إجراء مقارنة بين العربية واللاتينية في الرواسب وتسجل الملاحظات الآتية:

١- قضية الحدوث وتعليلها إما بالمصادفات أو أسرار خفية تعاونت على خلقها.

٢- ملاحظة وجه الشبه البعيد بين ما حدث في اللغة اللاتينية في رومة واللغة العربية في بيئة الحجاز من ناحية الصراع بين اللهجات المختلفة، وتوفر عوامل خارجية لتغلب لهجة على اللهجات.

٣- مجهود النحاة في كثير من الأحيان على غير أساس صحيح؛ لأنهم افترضوا أن كل ما سمعوه عن العرب الخلص إنما يمثل مرحلة النضوج والكمال في اللغة العربية، وفاتهم أن اللغة لابد أن تكون مرت بمراحل أخرى من الاضطراب وعدم الاستقرار.

٤- يؤخذ على النحاة إيثارهم لهجة واحدة لوضع قواعدهم النحوية وإهمال سائر اللهجات الأخرى.

٥- ولو أن النحاة افترضوا مراحل اللغة الأولى، ثم وجود رواسب من هذه المراحل فيما يروى عن العرب في عصر الجاهلية أو عصر صدر الإسلام؛ لأراحوا أنفسهم وأراحوا

---

(١) ينظر ص ١٣ ـ ١٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر اللغة والنحو.. تاريخية تحليلية مقارنة. حسن عون ص ١٠٩ ـ ١١٢.

النحو وأراحونا من تلك الخلافات[1].

٢- مقارنة من الداخل:

تحيز أصحاب المنهج المقارن بعد إجراء المقارنة مع اللغات البشرية الأخرى ومنها السامية وأعلنوا استحالة احتفاظ العربية بخصائصها التنظيمية لا أكاد أتصور أن العربية وحدها تحتفظ بمثل هذا النظام الإعرابي الدقيق هذا النظام المعقد ثم يندثر في كل هذه اللغات السامية الأخرى غير مخلف فيها إلا تلك الآثار الضئيلة النادرة في بعض هذه اللغات كيف اختصت العربية بهذا الإعراب ؟ وكيف فقد كل لهجاتها الحديثة التي ليست إلا تطورا لها ؟ كيف نتصور أن لهجات الكلام في كل البيئات العربية أقول كيف نتصور أن ظاهرة الإعراب لا تترك في كل هذه البيئات أثرا ولا تخلف فيها ما يوحي بأن الإعراب كان شائعا على ألسنة الناس في العصور الإسلامية الأول[2].

ولم يفرق المقارنون بين قضية اللغة المشتركة واللغة الخاصة يقول عبد المجيد عابدين: « تأمل وجود الشبه بين العربية الفصحى واللهجة العربية التي نتكلمها سترى من غير شك اختلافا بينهما، ولكنه اختلاف طفيف لا يمنع أن تكون لهجتك فرعا من فروع العربية الفصحى فهذه اللهجات التي تتكلمها الأقاليم الإسلامية.. تندرج تحتها وتتفرع منها »[3].

ويتخيل المحدثون وجود حلقة مفقودة من حلقات تاريخ اللغة؛ لأن الذي يهمهم هو:

« أنه ليس من طبيعة الأشياء أن تولد لغة ما ناضجة على هذا النحو، إن العربية التي عرفناها في شعر امرئ القيس ليست لغة فقيرة بسيطة بل هي لغة ناضجة في إعرابها وثروتها اللغوية وقواعدها، لذلك من المحقق أن هذه اللغة حين ظهرت على مسرح التاريخ كانت تمثل طورا من أحدث أطوارها »[4].

أجروا على الفصحى أحكام لغة الاستعمال اليومي؛ لأنهم يجهلون المراحل التي سبقت ما تعارف عليه الفصحى، ولم يتنبهوا أن اللهجات والعاميات تشوه خلقي وانحراف عن الفطرة السليمة، ولذلك تعاملوا مع اللغة وفق قانون الديالكتيكي؛ لأنهم يرون أن

(١) ينظر اللغة والنحو.. تاريخية تحليلية مقارنة ص ١٢٠ - ١٢٢.
(٢) ينظر من أسرار اللغة ص ٢١٥ - ٢١٦.
(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص
(٤) المدخل إلى دراسة النحو العربي - ص ٣٢ - ٣٣.

اللغة المحكية نتيجة حتمية لمجرى اللغة أو اتجاهها فالعاميات عندهم تمثل تطورا طبيعيا وتطورا نحو الأفضل والأسهل لا انحطاطا وتقهقرا[1]، فما اللهجات الحديثة في نظرهم إلا تطور عن العربية الفصحى أو انحدرت من لهجات عربية قديمة متباينة، فهي نشأت عن طريقين:

١- طريق الوافدين الذين حملوا معهم لهجاتهم التي كانوا يتخاطبون بها.

٢- طريق التطور الذي طرأ على العربية الفصحى[2].

بهذه النظرات سارعوا إلى الحكم بالخلل في النظام اللغوي؛ لأن «اللغويين الأقدمين لم يعرضوا اللهجات العربية القديمة في العصور المختلفة عرضا مفصلا يقفنا على الخصائص التعبيرية والصوتية لهاتيك اللهجات»[3] ويوجه النقد الصارخ لمنهج الجمع يقول عباس حسن: « وبديهي أن لغات القبائل الست ولهجاتها لا تحوي جميع اللغات واللهجات التي في باقي القبائل الكثيرة فذلك ينافي طبيعة اللغة ويعارض القانون الواقعي الذي تسير عليه في نشأتها وتدرجها وتفرعها، ومهما تميزت به القبائل الست من القوة والجاه والنفوذ وبسطة الرقعة وسلامة اللغة، فلن يغير هذا كله من طبيعة الأشياء ولا من الواقع المشاهد »[4].

ومن التناقضات عند المجددين ما يثير الاستغراب والدهشة، حين يصممون على أن يكون التفكيك من الخارج يقول محمد بن المبارك: « والإطلاع على كلام العرب.. شرط أساسي لمن يريد البحث المجدي المنتج في فقه اللغة العربية وإن فقد أن هذا الشرط والاكتفاء بما تحصل لدى علماء اللغة الأجانب من نتائج وتطبيقها على اللغة العربية في حدود المعرفة المعتادة المشتركة بين جميع المثقفين يؤدي إلى نتائج خاطئة وإلى فساد العربية وسوء فهمها وخصوصا إذا لابس ذلك الخلط في الدراسة بين الفصحى والعامية فإن إقحام العامية في هذه المباحث اللغوية مفسد للغتنا وإقرار بشرعية العامية وتمهيد لاستساغتها وفي ذلك ما فيه من شعوبية يقصد إليه كثير من المستشرقين »[5] وذلك ما أحدثته الاتجاهات الوطنية والحركات القومية ونجح في توطيده المستعمر حتى أصبح « الاتحاديون يتحدثون عن العصبية التركية التي تطورت فيما بعد إلى عصبية طورانية،

(١) ينظر نحو لغة ميسرة ص ١٢٢ ـ ١٢٣.
(٢) ينظر المدخل إلى دراسة النحو ص ٤٣ ـ ٤٤.
(٣) دراسات في فقه اللغة العربية ص ٦٠.
(٤) اللغة والنحو ص ٧٦ ـ ٧٧.
(٥) فقه اللغة وخصائص العربية ص ٨.

كان في مصر جماعات وأحزاب يتحدثون عن العصبية المصرية التي تطورت من بعد إلى عصبية فرعونية، ونشأت في الشام وفي العراق جماعات تدعو إلى العصبية العربية »[1].

وترتب على ذلك دراسة مقارنة تاريخية بين اللغات القديمة للعرقيات والحديثة؛ لأن المقارنة دليل على تطور الظاهرة المدروسة و « كل تطور علم الطبيعة يبرهن على أن الطبيعة ليست مخلوقة، ويدل على أزلية المادة »[2]، وفي الطبيعة لا ينشأ شيء من لاشيء ولا يختفي أبدا بلا أثر، فالمادة لم تنشأ بل وجدت دائما وستوجد دائما[3] فإخضاع اللغة للمنهج التطوري يعني أن اللغة أوجدت نفسها بنفسها وأنه كائن مستقل بنفسه، وما من شك أن المناهج توضع لتحقق أهدافا ومن أهم أهدافها تفكيك المنظومات الفكرية للأمة وإلغاء الفوارق وشيوع التوفيقية والاندماج في النموذج الموحد وقد تنكب المجدون الطريق في إسقاطهم مناهج خارجية على واقع اللغة العربية، ولم يدركوا الاختلاف المنهجي، وإجراء المقارنة بين اللغة المشتركة واللغة الخاصة، وإطلاقهم أن المحكيات هي التي تمثل الفكر، وجهلوا أنها تمثل الأفراد وتعجز عن التعميم والشمول، وما ذلك إلا تأثرا بتيار الوطنية الذي يعني بالفرد على حساب الجماعة، وقبولهم للمناهج التي تنادي بتحرير اللغة من الغيبيات والاكتفاء بوصفها علميا وملاحظتها ووصف تغيراتها، وهذا يستلزم عمر الإنسانية، ولن تصل إلى نهاية.

**نقض البناء الداخلي:**

لإثبات منهجية التجديد التطوري حرص المجددون أن يوجهوا معاول الهدم للبناء اللغوي في نظامه وافترضوا أن ذلك النظام مفتعل ليس من لوازم اللغة؛ لأنها في نظرهم أقوال تنطق لا غير متمثلين قانون سلب السلب أي « سلب النظم الجديدة للنظم القديمة »[4] في تناقضات النهايات والبدايات والتغير المستمر ورفض القيود، ولذلك نجد هذا الاتجاه يرفض النظام النحوي باعتباره قيودا تحد من سير اللغة وتحاكم الاستعمال في غير تاريخه امتدادا للأصل العام للتفكير اللغوي على أن أصل اللغة هو الاصطلاح والتواضع وفق ما يقرره العقل الجماعي المتنامي عن العقل الفردي، وبناء على ذلك يفترض المنظرون للمنهج التطوري أن اللغة لا تعترف بالقيود؛ لأنها عقد اجتماعي،

(١) الاتجاهات الوطنية جـ٢ / ٩٦.
(٢) المادية بين الأزلية والحدوث ص ٤٥.
(٣) ينظر السابق ص ٤٢.
(٤) الفلسفة الحديثة من القرن ١٧ حتى القرن ٢٠ ص ٣٩٠.

وكل ما أمكن عقده أمكن نقضه، وهي على هذا تخضع للواقع المعاش وتستعصي على الضوابط والتاريخ، وتوجه النقد لأهم منظومتين تقوم عليهما اللغة هما:

١ـ الأصول التكوينية.

٢ـ الأصول التفسيرية.

فإلغاء النحو وإنكار صلاحيته واعتباره قيوداً مفروضة على اللغة يرجع لاختلاف الأصول التكوينية التي بني عليها وأقاموا ثنائيات جدلية تحتفظ بخصائصها المباينة التي تستعصي على التلازم واجهدوا أنفسهم للتبرير على قضية الفصل بين اللغة والجهاز المفاهمي لمعطيات الخطاب تحت تأثير السياقات الثقافية المختلفة حيث أخضعت اللغة للنظرية الوضعية التي تخضع الظواهر البشرية للتجريب.

اللغة حقيقة اجتماعية:

تحت تأثير السياق الثقافي وسيطرة الدراسات الاجتماعية عولجت اللغة على أنها كيان مستقل يجب ملاحظتها على أنها شيء، فكل حقيقة اجتماعية ذات طابع خاص وأنها خارجة عن الظواهر الفردية وموجودة على مستوى مختلف عنها فالنشاط الفردي اللغوي لا ينتمي إلى اللغة التي هي حقيقة اجتماعية؛ لأنها مستقلة بذاتها[1] وتم الفصل فيها على اعتبارين: اعتبار أدائي واعتبار تفسيري، بهذين الاعتبارين تنشطر العملية اللغوية إلى حدث عيني ينتجه الفرد ضمن منظور آني، يتلاشى بعد صدوره، أما الاعتبار التفسيري فهو ضوابط تفسيرية مسقطة ـ في نظر المجددين ـ على الحدث العيني المتحرك القابل للتغيير في عملية تطور وارتقاء وتمرد على الضوابط الثابتة؛ لأن تلك الفلسفة (النشوء والارتقاء) ترى أن اللغة مظهر من مظاهر الطبيعة فقد أوجبت أن تدرس اللغة بنفس الأسلوب الذي تدرس به العلوم الطبيعية الأخرى، كما اعتبرت لغة الإنسان مرحلة راقية من مراحل التطور تسبق لغة الحيوان، وهذا قياس على رأي علماء الأحياء الذين يعتبرون الإنسان مرحلة بيولوجية أرقى من مرحلة الحيوان، كذلك تقتضي وجهة النظر الطبيعية هذه وجود قوة طبيعية خارجية تؤثر في تطور اللغة من مرحلتها البسيطة إلى مرحلتها المعقدة، ومعنى هذا أن التطور اللغوي محكوم بقوانين ثابتة كالقوانين التي تحكم مظاهر التطور الأخرى في الطبيعة لذلك رأوا أن التغيرات الصوتية التي تحدث في

(١) ينظر اللغة والتطور ـ أيوب ص ٩٢.

اللغة نتيجة حتمية لوجود قوانين طبيعية تتحكم في اللغة وتطورها[1]، وتلمسوا المنطلقات للتطور في الدراسة الصوتية « فهناك تطور في الأصوات قد يؤثر بدوره على المفردات، وهذه قد تؤثر بدورها في القواعد وتكون النتيجة في النهاية هي اختلاف اللغة في مجموعها عما كانت عليه من قبل، وسترى في هذه المحاولة التي نحاولها هنا أن هذه التغيرات المختلفة ستفضي بنا في النهاية إلى حالة لغوية جديدة »[2]، ولكي يشق التطور طريقة أسقط الأصول التكوينية؛ لأن التفكير في العصر الحديث اتسم بموضوعية البحث واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافيين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها »[3]، واكتفوا من القياس « محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما تبع ذلك، والقياس بهذا المعنى واضح يغنينا عن التفصيل والتشعيب والالتواء والتعقيد الذي سلكه كثير من القدامى والمحدثين وفتحوا بأسبابه أبوابا من المشكلات»[4] ويتحول هذا الأصل التكويني (القياس) إلى « عملية عقلية يقوم بها كل منا كلما أعوزته كلمة من كلمات أو صيغة من الصيغ فهي عملية فردية تتم لدى الأطفال والكبار »[5] فإشكالية عدم التمييز بين الكلام باعتباره إنجازا فرديا وبين اللسان باعتباره شكلا نظريا، فالإنجاز الفردي إذا لم يخضع للمنظومة الاجتماعية فسيفقد السيطرة على قضية التواصل التي هي من أهم الوظائف اللغوية، وجعل اللغة أمرا معنويا[6] والاكتفاء بوصفها أقوالا منطوقة[7]. وإجراء القياس على أساس مدخرات الحافظة[8] سيؤدي إلى أمر خطير يفضي في نهايته إلى إلغاء عمل التقعيد الذي هو مناط كل بحث لغوي، والذي فات المحدثين بسبب عدم انتفاعهم بالتمييز أن قياس الفرد يمثل مادة معرفية خاما تسلط عليها وجهة نظر نعزل بمقتضاها معطيات متجانسة ولا يمكن الحكم بالخطأ والصواب دون الرجوع إلى قواعد النحاة إلا أن نستعيض عن هذه القواعد بحكم حدسي وهو مالا يمثل

(١) ينظر اللغة والتطور، أيوب ص ٤٣ - ٤٤.
(٢) اللغة والتطور، أيوب ص ٩١.
(٣) دراسات نقدية في النحو العربي ص هـ
(٤) اللغة والنحويين القديم والجديد ص ٢٢.
(٥) من أسرار اللغة ص ٤١.
(٦) ينظر السابق ص ٤١.
(٧) ينظر اللغة والتطور ص ٩٣.
(٨) ينظر من أسرار العربية ص ٤٦.

معرفة لغوية نظرية، وترتب على عدم التمييز ثقة مبالغ فيها بالفصحاء المتكلمين بالسليقة، فإذا ما حكمنا قواعد النحاة تجنبنا القول بعصمة المتكلم بالسليقة[1]، والذي أوقع المحدثين في الأخطاء أنهم تعاملوا مع اللغة في ضوء المنهج البنياني وفق مفهومي التعاصر والتعاقب / البداية والنهاية، فدرست اللغة بمعزل عن تأثير الزمن في المفهوم التعاصري، وإقرار التحولات والمتغيرات اعتمادا على عنصر الزمن وعامل التطور، وفق المفهوم التعاقبي و « اللغة مادة حية وظاهرة اجتماعية تخضع كما يخضع غيرها من ألوان النشاط الإنساني إلى عوامل الزمان متأثرة سلبا أو إيجابا »[2] فلا تخضع للقيود والضوابط، لأنها تؤدي إلى جمودها وعدم مسايرتها للأوضاع الاجتماعية ولذلك « تسري سنة التطور في اللغة عبر القرون والأجيال حتى تحيل اللغة إلى لهجات محلية أو لغات محلية تتميز الواحدة عن الأخرى بميزات ظاهرة واضحة، وهذه المميزات تظهر في الجزئيات كما تظهر في الكليات وقد تؤدي عوامل معينة إلى موت اللغة »[3]، فدعوات التجديد متفقة على فشل الأصول التكوينية التي اعتمدها النحاة لبناء أصولهم التفسيرية؛ لأن الحقائق الاجتماعية لها واقع قائم بذاته متجاوز يكتفي بملاحظتها ووصفها لا فلسفتها وتفسيرها؛ لأن ذلك يخالف القانون الآتي:

القانون الواقعي:

يرى المجددون أن النحو العربي اعتمد على أصول تكوينية مخالفة للواقع الطبيعي اللغوي، فكان الاعتراض على المنهج الزماني والمكاني الذي اعتمده النحاة لتأسيس النحو العربي وبغيتهم نقض هذا التأسيس وما بني عليه من باب أولى، فحيكت المؤامرة على خلخلة الفكر العربي في أهم مقوماته، ومصادرة العقل المكون لمعطيات الحضارة الإسلامية ومن أهم الأصول التكوينية المعتمدة لهيكلة النحو العربي منهج الجمع هذا المنهج تلقته الأمة بالقبول ولم يتعرض للنقض ما تعرض له في العصر الحديث لما تمالأت على الأمة من أحداث سياسية هدفت إلى تفكيك الأمة، وما كان من أصحاب المناهج التغريبية إلا مقاربة مسلمات الأمة مقاربات تجريبية (قلة التنظير للممارسة العملية وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعية.. فمقاربات التراث اتسمت بالتجريبية؛ لأنها في

(١) ينظر المنوال النحوي ص ٣٤.
(٢) التطور النحوي - السمراني ص ٢٧.
(٣) السابق ص ٢٧.

الأغلب عندما كانت تنقد التراث النحوي وتقيمه لم تكن تستند إلى نظرية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة اللغوية العلمية ولما ينبغي أن تكون عليه الدراسة العلمية عموما، ولم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النظرية التي تقتضيها عملية التقييم هذه)[1] والهدف من تلك المقاربات زعزعة الثقة في العلم؛ لأنه في نظر المجدد من لا يمثل اللغة العربية إنما يمثل جانبا من جوانبها وهو اللغة الأدبية دون لغة الاستعمال يقول تمام حسان: « النحاة بنوا النحو على المسموع من كلام العرب (والمقصود هنا ما روي من اللغة الأدبية لا لغة الكلام والتخاطب) ولقد كان سماعهم من العرب يجري بحسب منهج محدد ذي اختيارات تاريخية واجتماعية وجغرافية معينة فكان لهم انتقاء من الزمان وانتقاء من قبائل الوسط»[2]، ويبين أن في ذلك الانتقاء خللا في النقاط التالية:

١ـ الانتقاء الاجتماعي: للمستوى اللغوي الذي يختار من المسموع، وقد وقع اختيار النحاة في هذا المجال على اللغة الأدبية دون لغة الكلام اليومي.

٢ـ الانتقاء المكاني: لعدد من القبائل في وسط الجزيرة.

٣ـ الانتقاء الزماني: عصر الاستشهاد لم يتنبه النحاة لما حدث في هذه الفترة من تطور في اللغة.

يؤخذ عدم الالتزام بما يقرره المنهج الحديث حول الدراسة الصوتية التي تعتبر مقدمة لابد منها للدراسة النحوية، فالنحاة لم يتلقوا أصلهم التكويني (السماع) من مصدره بل تلقوه عن واسطة (الرواة) بهذا فقد وضع النحو على غير لغة الحياة الحاضرة[3] ويصدم الأمة بالشك في مسلماتها ويقرر أن مصدر الأصول التكوينية غير واقعية فهي:

الرواية والمشافهة: وينقضها بأمرين:

١ـ يجري المروي على لسان الراوي، وليس بحسب العادات النطقية للقبائل، فالنحو وضع على عادة الراوي، وليس على عادات العرب في مخاطبتهم.

٢ـ اتحاد اللهجات على ألسنة الرواة غيبت الفروق بين اللهجات حيث أجري الاستقراء على

(١) المنوال النحوي ص ١٢.
(٢) الأصول ص ٦٣.
(٣) ينظر الأصول ص ١٠٠ ـ ١٠١.

مكتوب، ولم يكن على المسموع[1] بناءً على وجهة النظر هذه يعد النحو نظاما لغويا ناقص البناء ويفتقد إلى الشمولية ومحاكمة القدماء بمعطيات واقع لغوي (غربي) غير واقعهم اللغوي، وما دام أن الأساس الذي تقوم له، وعليه الدراسة النحوية هدم، فعلام يبني القياس وأنواعه، ولذلك اختار التجديد أن تعتمد اللغة في قضاياها على العرف « فأما اللغة ومنشؤها العرف فإنها تبعد عن القياس بعد العرف عنه، والأولى أن تدرس كل حالة على ضوء استقراء شامل وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء وألا يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر »[2] ولذلك هدم النظام النحوي في (اللغة العربية معناها ومبناها) فالمعنى المقامي والمعنى المعجمي لا ينهضان بالمعنى الدلالي إلا بالاعتماد على المعنى المقامي[3].

ووصم النحو العرب بالخلخلة وعدم الإطراد، وكان المطلوب أن يصنف لكل قبيلة عربية نحو مستقل، ويتطور بتطور العصور[4]، وسلب النحو أهم عناصر النظرية وهي الشمول والقدرة على التفسير لجميع الظواهر وسبب ذلك « وبديهي أن لغات القبائل الست ولهجاتها لا تحوي جميع اللغات واللهجات التي في باقي القبائل الكثيرة، فذلك ينافي طبيعة اللغة ويعارض القانون الواقعي الذي تسير عليه في نشأتها وتدرجها وتفرعها ومهما تميزت به القبائل الست من القوة والجاه، والنفوذ، وبسطة الرقعة وسلامة اللغة، فلن يغير هذا كله من طبيعة الأشياء، ولا من الواقع المشاهد، ومن هنا ندت كلمات أصيلة وأساليب صحيحة عما جمعه اللغويون، وفاتهم ذخر لغوي وافر بسبب اقتصارهم في جمع اللغة على بعض القبائل دون بعض، بل على القليل دون الكثير، ومن ثم فات الرعيل الأول من النحاة كثير من منابع الأخذ ومراجع الاستنباط كشفت عنه الأيام بعد ذلك فأثبتت تقصير اللغويين، وقصور النحو المؤسس على ما جمعوه »[5] يتضح من هذا أن محاولات التجديد تسعى لهدف موجه غير مدركة أبعاده، وإنما تضامنا ومناهضة للحضارة الغربية وافتتانا بالدعوة العالمية، فوجهت الدعوة إلى تحطيم المعنويات لإحداث انهزام نفسي لدارسي العربية « إن صح أن اللغات والقبائل متساوية صح الحكم القاطع بإخفاق أي محاولة لوضع نحو موحد، وقواعد عاملة شاملة تقدم لهذه القبائل

(١) ينظر السابق ص ١١٣ ـ ١١٤.
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٤٨.
(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣٦ ـ ٣٥٥.
(٤) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها ص ٣٠ ـ ٣٢، وينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١١٧.
(٥) اللغة والنحو بين القديم والجديد ص ٧٦ ـ ٧٧.

كلها مع كثرة لهجاتها وتباين كثير منها.. وليس بمستطاع الأخذ عنهم فأي (نحو) هذا الذي يحوي في ثناياه كل القواعد والأحكام التي تنطبق على كل اللغات واللهجات العربية»[1].

انظر هذا الهجوم الذي يحمل في طياته التحذير من النحو وإعلان إلغائه، ويولد الإحساس بالحسرة على اعتماده هذه الأحقاب التاريخية المديدة، ويصادر عقل الأمة وإدراكها لعلومها ويسفه أحلامها ويلعب بمشاعرها «إن نحوا كهذا يكون أشد بلبلة وأوسع اضطرابا، وأعم فوضى من النحو الذي نعيبه ونزري عليه.. فليس من المستحسن إذا.. التوحيد النحوي»[2].

وتبريرا لمنهج التطور الذي لا يعترف بالقيود والضوابط ويفسح المجال لصراع الطبقات اللغوية إثبات أن النظام اللغوي المتمثل في النحو لا يشمل اللغة إنما هو وضع اصطلاحي لظاهرة من ظواهرها - هكذا يدعون. فـ«اللغة في عصور تطورها تتكون في هيئة طبقات بعضها فوق بعض، ومؤسس بعضها على بعض، فاللغة حين تحل بيئة من البيئات وتستقر فيها تأخذ شكلا جديدا يستمد جذوره مما سبقها من لغات في نفس البيئة»[3] والظاهرة التي عني بها النحو هي «اللغة الأدبية.. لم تكن لغة تخاطب للناس في حياتهم العامة.. لم تكن سليقة يتكلمها الناس.. أما لغة التخاطب فهي التي يمكن أن يقال إن الناس كانوا يتكلمونها بالسليقة.. يكتفون منها بتأدية الأغراض العامة في الحياة العادية»[4].

مصادرة التاريخ وارتكاب المغالطات نمط مخيف فالذين يرون أن اللغة المعربة ليست لغة تخاطب يجهلون الحقائق العلمية؛ لأن التاريخ ينقل لنا أن الحجاز وأرض نجد والعروض، وتسمى جزيرة العرب؛ لأن اللسان العربي في كلها شائع ويتنقل بنا بين الأقاليم ويذكر القاطعة من أعلى اليمن إلى أسفل الشام وبها بقاع الفصاحة، وأهل الشحر والأسعاء ليسوا بفصحاء، ومهرة غتم يشاكلون العجم، وحضرموت ليسوا بفصحاء، وربما كان فيهم الفصيح وأفصحهم كندة وهمدان، وبعض الصدف سزو مذحج ومأرب وبيحان، وحريب فصحاء وردي اللغة منهم قليل، ولحج وأبين ودثينه أفصح،

(١) السابق ص ٩٣.
(٢) السابق ص ٩٣.
(٣) من أسرار العربية ص ١٠٩.
(٤) في اللهجات ص ٤٢.

والعامريون من كندة والأوديون أفصحهم، وعدن لغتهم مولده ردية ويستطرد في ذكر المواطن ويقول: صنعاء في أهلها بقايا من العربية المحضة ثم الفصاحة من العرض في وادعة فجنب فزبيد فبني الحارث فما اتصل ببلد شاكر من نجران إلى أرض يام فأرض سنحان فأرض نهد وبني أسامة فعنز فخثعم فهلال فعامر بن ربيعة فسراة الحجر فدرس فغامد فشكر ففهم فثقيف فبجيلة فبنو علي غير أن أسافل سروات هذه القبائل ما بين سراة خولان والطائف دون أعاليها في الفصاحة، وأما العروض ففيها الفصاحة، وما خلا قراها، وكذلك الحجاز فنجد السفلى فإلى الشام وإلى ديار مضر وديار ربيعة فيها الفصاحة إلا قراها فهذه لغات الجزيرة على الجملة دون التبعيض والتفنين[1].

هذا تصوير لمشهد الواقع اللغوي في القرن الثالث حيث بين أن العربية الفصحى مستعملة وهناك لغات مرفوضة زاحمت الفصحى حتى حلت محلها في ميدان الحياة اليومي، وهذا يتعارض مع دعوى من يريد أن ينفي أن يكون النحو أداة إجرائية للغة الاستعمال، وهو كذلك يتنافى مع الأسباب لنشأة النحو العربي سئل إعرابي كيف تقول: ضربت أخوك ؟ فقال أقول: ضربت أخاك فأدير على الرفع فأبى، وقال: لا أقول أخوك أبدا، قيل فكيف تقول ضربني أخوك فرفع فقيل: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدا ؟ فقال: أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة وأنه ليس استرسالا ولا ترجما، ولو كان كما توهمه هذا السائل - والمجددون - لكثر اختلافه وانتشرت جهاته ولم تتقد مقاييسه[2]، ما بال هؤلاء القوم لا يفقهون حديثا ؟ صادروا التاريخ وبنوا نظرياتهم على الأوهام، ولم تستند على حقائق علمية فهم يرون أن العربية الفصحى مستقلة عن الاستعمال والمستعمل وعدوا اللغة العربية الفصحى لغة صناعية لم تكن لغة استعمال وحاكموها على أنها مستقلة عن المستعمل فبدأ التساؤل « هل كانت لغة تخاطب ؟ وأي قوم كانوا يتخاطبون بها ؟ »[3] هذا الاستغراب يبرره صاحبه « أما لغة الناس فنتيجة تطور طبيعي بعيد عن الصنعة »[4] ويعلن رفض الفصحى ويطالب بإلغائها « ولكن لا يصح اعتماد اللغة كما تحدرت إلينا مصدرا لدراسة اللغة في

(١) ينظر صفة جزيرة العرب ص ٣٩، ٤١، ٩٠، ١٠٧، ١١٦، ١٦٥، ١٦٨، ١٧١، ١٨٠، ١٨١، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٣٧، ٢٩٦، ٣٣٣.
(٢) ينظر الخصائص جـ١ / ٧٥ - ٧٧.
(٣) نحو لغة ميسرة ص ١٠.
(٤) السابق ص ١١.

عهودها السابقة »[1].

وبإخضاع اللغة الفصحى لأحكام الواقع يتضح لهم أنها « لغة غريبة عن لغة الحياة، معربة، معقدة شديدة الأحكام في التركيب والتعبير، واللغة هي الفكر »[2].

**الإعراب ظاهرة مستقلة: (أصل تفسيري)**

الأصل العام المعتمد عند المجددين أن اللغة « لم تنشأ تامة التكوين ناضجة مكتملة بل قطعت مراحل في نموها وتهذيبها.. وكان عماد العرب في ذلك حسهم المرهف وذوقهم الفطري »[3] بهذا الاعتبار فإن ظاهرة الإعراب مستقلة عن التكوين اللغوي وإنما هي « مسألة مواضعة بين الخاصة من العرب، ثم بين النحاة من بعدهم، ولم يكن مظهرا من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب»[4].

تجني المحدثون على مناهج الأمة وجرحوا من بنت الأمة بهم ثقتها، وعولوا عليهم في بناء جوانب حضارتهم العلمية، وامتطوا النمط الصعب تصديقه وجردوا من المتلازمات ظواهر مستقلة ولم يفرقوا بين العملي والافتراض وخلطوا بين واقعهم اللغوي والواقع اللغوي الذي استنتج منه النحو، وفق ضوابطه التفسيرية المستنتجة المنقولة عن المعاني التي تدل عليها ولم يلقوا بالا لأسباب الانصراف عن اللغة المعربة، تجدهم يحاكمون النحو على معطيات عصرهم « أما في عصرنا الحديث فقد ضاق كثير منا بهذا الإعراب ووجدنا المشقة والعنت في فهم علله وأسبابه فثاروا عليه ودعوا إلى تقويض أركانه والتخلص منه »[5] وينادون بالتجرد والموضوعية « وعلينا أن نجرد أنفسنا من تلك الأفكار القديمة وأن ننظر إلى اللغة العربية و نحوها نظرة جديدة أساسها الإحساس الفطري، والواقع الملموس، وعلينا إذن أن ندرس اللغة والنحو دراسة واقعية، فلا نحاول أن نرجع بهما إلى العصور الجاهلية الأولى أن ندرس اللغة والنحو دراسة واقعية، كما ينصح بعض اللغويين، فإن هذه اللغة نفسها قد استطاعت أن تساير الحياة، وماجد فيها من تقدم في كل نواحي المعرفة الإنسانية »[6].

هؤلاء ينشدون المستحيل لمخادعة التوجه العام بما لا يتحقق إلا في الخيال مع

---

(١) السابق ص ١١.
(٢) السابق ص ١٨.
(٣) القواعد النحوية مادتها وطريقتها. عبد المحسن حسن ص ٦٧.
(٤) في اللهجات العربية ص ٨٤.
(٥) من أسرار العربية ص ٢١٠.
(٦) اللغة والنحو. حسن عون ص ١٤٧.

تجاهل للعوامل المرتبطة بالفكر البشري، والتي لا يمكن أن يتجرد منها أحد وهي: اللغة والثقافة والأهواء ويستدعي ذلك الإحاطة بأسرار اللغة الظاهرة والباطنة، وفي المجال الثقافي الإيمان والعمل والانتماء، أما الأهواء فلا يخلو منها البشر فكل هواه بحسب ما يعتقد [1] ولذلك أوقعت المغامرات الخيالية المحدثين في الإحساس بأن هناك حلقة مفقودة من تاريخ اللغة العربية؛ لأنهم يرون « أنه ليس من طبيعة الأشياء أن تولد لغة ما ناضجة على هذا النحو. إن العربية التي عرفناها في شعر امرئ القيس ليست لغة فقيرة بسيطة، بل هي لغة ناضجة في إعرابها، وثروتها اللغوية وقواعدها لذلك من المحقق أن هذه اللغة حين ظهرت على مسرح التاريخ كانت تمثل طورا من أحدث أطوارها » [2] ونتيجة لذلك افترضوا وجود مرحلتين سبقت هذه المرحلة هما: « مرحلة يسمونها Pre-Arabic (قبل النشأة) هي أولى مراحلها كانت فيه داخلة في مجموعة اللغات السامية لم تتشكل بعد لغة مستقلة متميزة لها خصائصها وطابعها. في هذه المرحلة كانت تفقد كثيرا من ميزاتها التي نعرفها الآن، ومع ذلك نُعد هذه المرحلة (جدة) اللغة العربية الفصحى.

المرحلة الثانية: وهي أحدث من الأولى نسميها Proto-Arabic (بعد النشأة) أصبحت فيها اللغة مستقلة متميزة متهيئة لأن تكون لغة كتابة وشعر، ثم تتحول في المرحلة الثالثة قبل ظهور الإسلام إلى لغة أدبية تتمثل في لغة أدباء الجاهلية » [3].

هذه افتراضات سندها الوهم والظن والتخمين بنيت على نظرية النشوء والارتقاء وتصور مراحل تاريخية مبنية على الإمكان الذهني، وليس له تحقق على الإمكان الواقعي من حيث الاستعمال والمستعمل وإنما استجابة لما يفسر به الوجود وفق ما تقتضيه الدراسة البيولوجية (علم الأحياء) لأصل الأنواع ولذلك يعللون للمجموعات اللغوية بالقول: « أما الأسباب التي دعت الباحثين إلى جعل اللغات السامية أفرادا في أسرة واحدة أو فروعا من شجرة واحدة فهي التشابه القوي بينها في الأصوات والأبنية والتراكيب » [4] ترتب على هذا المبدأ المقارن اقتراح قياس موسع « يعد المحدثون القياس والتطور صنوين أي أن التطور مسألة جوهرية في فهم القياس، فالقياس الجديد يتخذ رقعة بحثه اللغات واللهجات السامية جميعا فهو يقيس كلمة من العربية بأخرى في العبرية أو السريانية أو

(١) ينظر رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص ٢٨ ـ ٣١ وص ٦٥ ـ ٦٧.
(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص ٣٢ ـ ٣٣.
(٣) السابق ص ٣٣.
(٤) السابق ص ٣٣.

يقيس كلمة في السريانية بأخرى في لهجة القاهرة، أو يقيس عبارة في البابلية بأخرى في العربية، ولا يتم هذا بحال إلا إذا ألم الباحث بالتطور التاريخي لكل لغة منها »[1].

هوجه اسمها المدرسة التقارنية والتطورية، دعوة للفوضى وإلغاء النظام اللغوي وهو اتجاه رسم هدفه لنقد التراث اعتمادًا على فقه اللغة المقارن، وهو يفتقد للمادة العلمية الكافية لتقديم نقد منهجي، وكل هذه المحاولات تهدف إلى إثبات أن الإعراب ظاهرة مستقلة فركزت على النواحي الآتية:

**نشأة الإعراب:**

الدراسة العلمية تعني إخضاع الظاهرة للملاحظة والتجريب وقد حاول المجددون قسرًا إخضاع الإعراب للملاحظة من خلال المنهج المقارن والمنهج التطوري يقول إبراهيم أنيس: « كل الذي يعنينا هنا هو البحث العلمي في نشأة هذا الإعراب ونصيب العرب القدماء منه، والصورة التي كان عليها في العصر الجاهلي، وصدر الإسلام بين الفصحاء من أصحاب اللغة »[2]. ويقدم المنهج العلمي تفسيرًا لهذه الظاهرة وفق ما تقرره نظرية النشوء والارتقاء؛ لقد خضع النحو العربي للناموس الطبيعي، ولد ضعيفًا وحبا متدرجا وشب وبلغ الفتاء - على الرغم من عيوب كامنة فيه لازمته - ومن أول القرن الثاني إلى بداية الثالث لمع من أئمته بعض الإعلام، ثم توالت أخلافهم على تفاوت في المنهج والمادة إلى عصر النهضة الحديث - عندنا - ويتخذ مطلع القرن التاسع عشر مبدأ لها، ومنذ هذا المبدأ دخل النحو القديم في طور من الوهن والضعف، لم يشهده من قبل، وتمالأت عليه الأحداث فأظهرت من عيبه ما كان مستورا، وأثقلت من حمله ما كان خفيفًا، وزحمته العلوم العصرية، فلم يقو على زحامها، وخلفته وراءها كليلا مبهورا، وإذا عيوبه التي برزت بعد كمون، ووضحت بعد خفاء[3]، ويؤكد شيخوخة النحو يقول « والحق أن النحو - منذ نشأته إلى عصرنا هذا - مصاب ببعض علل وآفات تكاد تكون متشابكة متداخلة يعسر فصل واحدة في آثارها ونتائجها من الأخرى. أضعفت شأنه، وشوهت جماله، وتوالتها الأيام بالرعاية والأذكاء حتى كادت تقضي عليه وانتهت به إلى ما نرى »[4] نشأة - نصيب العرب - الصورة التي كان عليها - نشأة ضعيفًا: هذه وجهات نظر ضيقة محدودة

---

(١) السابق ص ٨٣.
(٢) من أسرار العربية ص ٢١١.
(٣) ينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٧٠ - ٧١.
(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٧١.

الأفق حيث نظرت للإعراب نظرة استقلالية في حالة تينه بين المناهج والنظريات تسيطر عليها النزعة العلمية التطورية من جهة والنزعة الفلسفية من جهة أخرى، ووصل بهم الأمر إلى عدم التمييز بين الملازم والمفارق، وخلطوا بين النظري والعملي، حيث ركزوا الجهد على العلم ذاته؛ لأنهم ألغوا الأصل التكويني الملازم للجانب العملي، ومحور القضية عدم التمييز بين الإجراء والتفسير، أصل التفكير العام التطوري ينظر إلى اللغة على أنها مادة خام مجردة ووجهوا النقد للقدماء عدم معرفتهم الجانب التطوري. لم يتنبه القدماء إلى أن العربية تعيش على ألسنة الناطقين ومن وسائلها عملية الترميم بإضافة مقطع أو بتغيير البنية أو الاستعارة، ومن ذلك الاستعانة بالأدوات المساعدة التي تضاف إلى أوائل الكلمات، أو تلحق بأواخرها (السوابق واللواحق) لتؤدي معاني هذه اللواحق والسوابق، كانت كلمات مستقلة ثم صارت بمضي الزمن فارغة من المعنى أو مجرد علامات، فهذه المقاطع ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقي، واستعملت مجرد موضحات أي رموز[1] هذا الطرح ليعرض تمهيدا للآراء التالية في الإعراب.

١ـ نشأة الإعراب: « الإعراب كذلك نشأ في العربية من إلصاق مقاطع كانت مستقلة التكوين تحوم حول الكلمات ثم التحمت بها على مرور الزمن، ولكننا نجهل نقطة البدء التي صدرت عنها »[2].

عجيب يحكم الإمكان الذهني ويعتمد على الافتراض في النشأة ويرى أن الإعراب ظاهرة أوجدت نفسها بنفسها، والمثير للغرابة أنه يتصور النشأة والتكوين وعجز تصوره عن بيان نقطة البدء، إلا أن استقلال الإعراب موضع اتفاق عند المجددين وهو طارئ على اللغة العربية « إن هذه اللغة العالية قد ثبت من أصول اللغة وقواعدها أنها التزمت الإعراب الذي لم يكن شائعا ومستعملا على نحو ما التزمت به نصوص القرآن.. ومعنى هذا أن العربية في لهجاتها المتعددة لم تكن متقيدة بهذه الضوابط الثقيلة، ولكن هذه اللغة هي التي جعلت الإعراب السمة اللازمة للعربية التي أريد لها أن تكون كذلك »[3].

٢ـ مرحلة من مراحل التطور اللغوي:

« النحو لا ينشأ مع نشأة اللغة، وإنما هو مرحلة من مراحل نموها، ومظهر من مظاهر رقيها، إذ هو بهذا الاعتبار، وليد العقل، واللغة في نشأتها الأولى وليدة الحس، وليس من شك في

(١) ينظر المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص ٥٥ ـ ٥٧.
(٢) السابق ص ٥٧.
(٣) التطور اللغوي. السمرائي ص ٥٧.

أن العقل متأخر في الوجود عن الإحساس »[1] الإشكالية عند المجددين مرتبطة بأمرين:

**الأمر الأول:** يتعلق بالنحو كممارسة عملية، فلا يتخيل أن يكون مستقلا عن اللغة، هذا ما تضافرت النصوص على إثباته ولا ينكره ذي لب.

**الأمر الثاني:** ما يتعلق بكونه علما مصنفا، فهذا يستدعي الإقرار بأصله التكويني وعليه فهو متأخر في الزمن.

إذن المجددون خلطوا بين الممارسة والتكوين العلمي، وزعموا أن النحو وليد العقل المجرد، لم يتنبهوا إلى أن درء تعارض المنقول والمعقول منهج علمي اعتمده علماء المسلمين، في تنظيرهم، فعندما يتعارض الافتراض العقلي مع الاستعمال أبطلوه فتقليبات الخليل بناها على الإمكان الذهني ولكن عندما يتعارض مع الاستعمال أهمله واحترم عقله ولم يطق أن يمثل له، وإنما ذكر الجذر مجردا، وتعجب عندما يوجه لهم النقد وأنهم لم يفرقوا بين مبدأي الحس والعقل يقول حسن عون في مجال التطور: « البسيط يسبق المركب، ما يدركه الحس يسبق ما يدركه العقل.. لو استعرضنا هذا الخليط من الشواهد العربية مع ملاحظة هذين المبدأين لحل أمامنا كثير من المشاكل التي لم يتنبه لها نحاة العرب، ولاستنار طريق وضع تاريخ لتطور قواعد النحو من وجهة النظر الفنية لا العلمية، فندرك مثلا أن التزام قاعدة الإعراب بواسطة الحركات كانت أسبق إلى الانضباط منها إلى الإعراب بواسطة الحروف، وندرك كذلك أن الألفاظ الدالة على المحسوسات كانت أسبق في الوجود من الألفاظ الدالة على الأمور المعنوية »[2].

**٣ـ تطور حركات الإعراب:**

بعد أن أكد أصحاب التطور والمقارنة أن الجهاز النحوي مستقل عن ميدانه تصوروا أنه بالإمكان حدوث التطور في العلامات الإعرابية، وتحت سيطرة أصل التفكير العام للتطور يرتئي التجديد أن « الأطوار التي مرت بها اللغة تبين لنا كيف تخضع حركات الإعراب لنظام النشوء والارتقاء، وكيف تتغير من عصر إلى عصر حتى تعم وتكمل، ثم تثبت على حال واحدة»[3] مع إخضاع التطور للقوانين الآتية:

١ـ القوانين الصوتية: تطلق على التغيرات الصوتية[4]، معالجات المجددين خليط

(١) اللغة والنحو. دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة. حسن عون ص ٥٢.
(٢) اللغو والنحو. دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة. ص ٧١ ـ ٧٢.
(٣) السابق ص ١٠٩.
(٤) ينظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص ١٨.

بين المناهج، دون وعي لآثارها السلبية؛ لأنها جردت من سياقاتها الفلسفية ووظفت في غير مجالها، فالقانون الصوتي يخضع للمنهج الوصفي الآني ولن يحقق هدفا للضبط اللغوي، وقد خالجهم الإحساس بذلك فعللوا ميلهم إليه بالقول: « ومن أجل ذلك كله يجب أن يؤخذ مصطلح (القانون الصوتي) بمعناه الواسع لا بمعناه الضيق، كما في ميادين العلوم الطبيعية والكيميائية وما شابهها من العلوم »[1] وعندما عسر عليهم إجراء القانون على العربية انزلوا واقع اللغات الأوربية على واقع اللغة العربية لافتقارهم إلى الدليل من الواقع العملي « فإذا عرفت أن الألمانية قد أبدلت ال (Z) (تسن من ال T (ت) القديمة في أول الكلمة والتي احتفظت الإنجليزية بها، فهمنا المقابلة التي بين Ten و Zehn (عشرة) وبين Zwingen (يفسر) وTwinge (يضغط.. فالواحدة من هذه الكلمات تنبئ عن الأخرى»[2].

٢ـ قوانين التغيير: علل للتأثير الصوتي وصفات المخارج وما يحدث من توافق وانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات بالتطور، وهذا شديد الصلة بلغة الاستعمال، وكأنه تبرير أن ذلك التوافق والانسجام حدث متأخرا في اللغة، وهذا ما علل علماء اللغة بالإعلال والإبدال، وعلماء الصرف بالإدغام، وما يتعلق به من أحكام صوتية، واتخذه رمضان عبد التواب تعليلا وتبريرا للانحراف اللغوي يقول: وقد ظل هذا التطور في لهجات الخطاب حتى ساد وحده وقضى على الظاهرة القديمة، ففي اللهجة المصرية نقول (فلان اصدعت دماغه، واسرع في كلامه، ولا أثر للصيغة القديمة في لهجات الخطاب وكذلك الحال في صيغة (تفاعل) إذ ماتت وحلت محلها (اتفاعل)، وهذه الظاهرة خير مثال على ما سبق أن قلناه من أن التطور اللغوي في أي ظاهرة لغوية لا يحدث فجأة[3].

٣ـ قانون السهولة والتيسير: يتعامل المجددون مع اللغة على أنها ظاهرة مفارقة (تميل اللغة في تطورها نحو السهولة والتيسير فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة وتستبدل بها أصواتا أخرى)[4].

---

(١) السابق ص ١٩.
(٢) السابق ص ١٩ـ٢٠.
(٣) السابق ص ٣٠ـ٤٠.
(٤) السابق ص ٧٥.

٤ـ سيادة الحالة الواحدة من الحالات الإعرابية:

علامات الإعراب يقابلها المورفيمات الإعرابية[١] خلط عجيب بين العلامات الإعرابية للغة معربة، ومورفيمات للغات غير معربة، وإنما تعتمد على اللواحق والسوابق، والذي أوقعهم في هذا الوهم محاولة تصورهم أن بعض حالات الإعراب تفقد وظيفتها « في طريق تطور اللغة تفقد هذه المورفيمات الإعرابية وظيفتها، وتعتمد اللغة في هذه الحالة على نظام ترتيب الكلمات في جملها، وعندئذ تختار هذه اللغة صورة واحدة، من الصور الإعرابية وتبقى عليها، وتهمل الصور الأخرى، وهذا هو معنى « سيادة الحالة الواحدة من الحالات الإعرابية »[٢].

يشير إلى اكتفاء اللغة بترتيب الكلمات دون العلامات الإعرابية، يجري على اللغة العربية أحكام اللغات الأوروبية التي اكتفت بنظام أحادي الجانب، وألغت ثنائية الجملة (اسمية وفعلية) تطبيقا لمبادئ المدرسة التطورية منها مبدأ الصراع من أجل البقاء، ومبدأ بقاء الأقدر على التكييف. ولذلك التطور يلغي القضايا التفسيرية ويعتمد على الترتيب من آثار التطور عندما فقد الإعراب، كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظاما واحدا، وهو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة، فإن جملة (ضرب محمد عليا) أصبحت في اللهجات (محمد ضرب على)[٣].

ويصر المجددون أن النحو غير صالح لكل زمان ومكان وإنما هو محدود بعصره الذي وضع فيه على اعتبار مشروعية التطور في اللغة « إن قواعد النحو في كل لغة إنما استنتجت وسجلت في عصر من عصور اللغة، فلو ابتعدنا عن ذلك العصر، ونظرنا إلى اللغة فيما قبله من العصور أو ما بعده لوجدنا أن تلك القواعد قد تختل.. وعلى ذلك فإن سائر عناصر اللغة من ألفاظ وتراكيب وقوالب، ومعان لا تبقى ثابتة على الزمن بل تتحول وتتبدل»[٤].

الدراسات اللغوية المعاصرة تفسح المجال للفوضى اللغوية ولم تتنبه لما يترتب عليه من محدودية التفاهم في المكان والزمان ولم يدركوا أنه من المقرر عقلا وعرفا أن

(١) ينظر التطور اللغوي. مظاهره وعلله وقوانينه ص ١٧٧.
(٢) السابق ص ١٧٧.
(٣) ينظر التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص ٢٠٨.
(٤) فقه اللغة وخصائص العربية. محمد المبارك ص ٣١.

القوانين تؤدي إلى الانضباط، وتساهم في الحفاظ على سير النظام، والقوانين اللغوية تمنع القضاء على اللغة العالية، وتهيمن على اللغات الخاصة، حتى تتلاشى أما لغة واقع الحياة اليومي فمحال السيطرة عليها؛ لأنه لا يمكن متابعتها وتقنينها؛ لأنها في حركة متغيرة[1].

الجوهر والعرض:

توحد المكان (الوطن العربي) والزمان (القرن العشرين) واختلفت نزعان المجددين فهي ثورات ليس لها هدف بدليل افتقادها إلى التنظيم، والتوحد، فالجوهر والعرض نزعة فلسفية، الجوهر مكتفى بنفسه، والعرض يحمل على الجوهر ولذلك نظر للإعراب على أنه « من أعراض اللغة العربية.. لا من الصفات الذاتية، وهو زينة في اللغة.. وحكمه حكم القرائن المختلفة »[2] وترتب على ذلك عدم الأثر في سقوطه ففقدان الإعراب يرجع لعدم تلاؤمه مع الحضارة يقول أنيس فريحة « إن فقدان الإعراب ليس انحطاطا بل تطور مع الحياة.. ولا تظنن أن الناس اسقطوا الإعراب تعمدا وخروجا على نورم اللغة أو مشاغبة أو شعوبية. كلا. إنما سقط الإعراب من تلقاء ذاته.. لأن ليس له قيمة بقائية »[3] قصروا دور اللغة على المحيط التخاطبي، وألغوا دورها العلمي والثقافي والتربوي ولم يهدفوا في تنظيرهم إلى أهداف علمية وتربوية، وقصروها على التحديد الزماني فنظروا لإسقاط الإعراب، وقرروا « لو أنه ضروري للفهم والتفاهم لا بقت الحياة عليه، ولكن؛ لأنه زخرف، ولأنه بقية من بقايا العقلية القديمة في اللغة.. في كل لغة، فإن الحياة تنبذه »[4] والمتتبع لأصحاب التجديد يجدهم ملفقين لا يخرجون في تنظيرهم من واقعهم اللغوي إنما إجراء لتنظير الآخر من ذلك نلاحظ تأثر أنيس فريحة بأستاذه سابير يردد مقولاته بأن الإعراب عقبة في سبيل التفكير، وسقوطه من اللهجة المحكية نحو تيسير الكلام حتى يصبح الكلام طريقا ممهدا للفكر[5] إذا سقط منه الإعراب؛ لأنه - في نظرهم - « لو كان لإعراب أمرا جوهريا في الخطاب والكتاب لما سقط من العبرانية والسريانية خطابا وكتابة.. ولما سقط معظمه من على ألسنتنا في كل البلاد العربية »[6].

---

(١) اقتباس من محاضرة اللغة المكتوبة والمنطوقة. سليمان العايد.
(٢) فلسفة اللغة العربية وتطورها. جبر ضومط ص ١١٣.
(٣) نحو لغة ميسرة ص ١٢٤ - ١٢٥.
(٤) نحو لغة ميسرة ص ١٨٤.
(٥) ينظر نحو لغة ميسرة ص ١٨٤.
(٦) في فلسفة اللغة العربية وتطورها. جبر ضومط ص ٢٥.

## تجريد اللغة من علامات الإعراب:

وفق قانون الديالكتيك تنحدر اللغة عند المجددين إلى مرحلة من مراحل بداياتها كما لاحظنا ذلك في التطور الصاعد أن اللغة بدأت مجردة من الإعراب؛ لأنها ظاهرة مستقلة لها أن تأخذ وتدع، تحافظ على الجوهر، وتسقط الأعراض « نستبعد تماما أن تكون تلك اللغة العربية قد وجدت أول ما وجدت وفيها تلك الظواهر الفنية، أو تكون قد عرفت أول ما عرفت وهي متميزة بضوابط الإعراب »(١).

وعلى اعتبار أن الإعراب من الأعراض التي ليس لها قيمة بقائية، بهذا الاعتبار فصلوا بين اللغة وما هو من لوازمها وهو الترتيب الفكري للصور الذهنية المتحركة بحركات اللغة، فالحركة الإعرابية رمز مكثف يفصح عن لغة مطوية يريد المجددون أن يفككوا الدال عن المدلول فاعتبروا العلامة الإعرابية مجرد حلية وزينة لا قيمة لها وليست من الأمور الجوهرية في اللغة « ومن الألفاظ المفردة في أنه ليس من مقومات اللغة ولا من الأمور الجوهرية فيها تغيرات الإعراب في أواخر الكلم المعربة »(٢)، وينسف التجديد الجهد النحوي في تركيزه على دلالة الحركات الإعرابية على المعاني « لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض »(٣).

المتتبع الدراسات التجديدية يجدها يكمل بعضها بعضا تتفق على إمكان تجريد اللغة باعتبارها ظاهرة مستقلة يقول رمضان عبد التواب: « نحب أن نذكر هنا أن اختيار اللغة لواحدة من هذه الصور الإعرابية اختيار غير مشروط (أي عشوائي) فلا يستطيع أكبر عباقرة اللغة أن يعرف لماذا آثرت لغة ما، صورة معينة من الصور الإعرابية وأهملت ما عداها؟»(٤).

### الإعراب أسطورة:

هاجم المجددون الأصل التفسيري لنظرية الإعراب (العامل) قالوا: « فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثرا لعامل من اللفظ، بل

---

(١) اللغة والنحو. دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة ص ٨١.
(٢) السابق ص ١١٣.
(٣) من أسرار اللغة ص ٢٣٧.
(٤) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص ١٧٧.

هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام »[1] فللمتكلم الحرية لا يقيده نظام يسير عليه الكلام؛ لأنهم زعموا أن الإعراب ليس من مكونات اللغة، إنما هو مسقط عليها « نرى من كل هذا أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها على الفحول من الشعراء ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات »[2]، ويلغى دور الحركات الإعرابية في تأدية المعاني، ويلغى ما بني تغييرها عليه « ليس للحركة الإعرابية مدلول لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض »[3] نفي دلالة الحركات على المعاني ينقض كل الأصول التفسيرية التي بنى عليها علماء العربية هيكلية النحو العربي، ويلغي الإمكانيات التي اعتمد عليها النحاة في استنتاجهم المعاني الوظيفية وتتحول معطيات نظريتهم إلى افتراضات امتلكوا السلطة على تنفيذها على الناطقين بالعربية وما أتى على لغتهم على هذا الاعتبار فاللغة تابعة للتنظير متوقفة عن الإفهام « ولما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة »[4] ويطلق على صنعهم هذا « قصة الإعراب.. لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثر بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت، وتم نسجها حياكة محكمة »[5] قد يتعرض العلم للنقد والتحليل، ولكن لا تصل إلى حد الإلغاء والمصادرة، والمفارقة بين التنظير والمجال التطبيقي. واعتباره قصة من نسج الخيال يعد « طعنا في مدى مطابقة الجهاز المفهومي لمعطيات العربية »[6]، ويتبنى إنكار واقعية العامل باعتباره أصلا تفسيريا تمام حسان يقول: « وفي رأيي أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافه العمل النحوي، والعوامل النحوية »[7] تصور المجددون أن العلامات الإعرابية مرسلة بغير نظام وإنما هي عادات نطقية تكلف النحاة بجمعها لأساليب مختلفة فحملوها على اللغة.

(١) إحياء النحو ص ٥٠.
(٢) من أسرار العربية ص ٢٠٩.
(٣) من أسرار اللغة ص ٢٣٧.
(٤) إحياء النحو ص ٢٨، وينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٩٩ ـ ٢٠١.
(٥) من أسرار العربية ص ٢٣٧ .
(٦) المنوال النحوي ص ١١٩ .
(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩.

**الإعراب ظواهر مختلفة:**

المجددون شككوا في مصادر ثقة الأمة وخونوا علماءها ابتداء من قضية الأصول التكوينية (منهج الجمع) وانتهاء بالأصول التفسيرية، ومرادهم الوصول إلى انتهاء التاريخ، والاكتفاء بالوصف والتصنيف يرددون مقولات النهضة والتطور والمقارنة والتنوير، وينقلون محاكمات واقع تلك المقولات على واقع يختلف في تكوينه ومرجعياته عن ذلك الواقع الذي تبنى مفكروه إسقاط مرجعياته ابتداء بالدين حين استبدل بالإنسان عندها تحول مركز الكون إلى الإنسان ثم حدث تطور وارتفع الإنسان إلى العقل، ولا يلبث أن يحطم العقل، ويتخذ العلم مرجعية فكرية وبعد أن كشفت لهم الحرب العالمية الأولى عجز العلم عن تفسير الظواهر، ظهر المنهج التفكيكي، فألغى كل المرجعيات، وما كان من المجددين العرب إلا الاحتذاء على مناهجهم تحقيقا لأهدافهم، فسددوا رماح الهدم لنقض البناء من الداخل؛ ليتكون جيل بلا هوية مشكك في مسلماته، وقرروا أن علامات الإعراب لم تصدر عن نظام لغوي موحد إنما اصطنع النحاة جمعها واجروا أحكامها على لغة موحدة صناعية؛ لأن « النظرة التطورية إلى اللغة لا تقبل بحال أن ننظر إلى ظاهرة الإعراب في العربية على أنها، وجدت هكذا دفعة واحدة. فالطبيعي أن الإعراب لم يصل إلى هذه الدرجة الدقيقة المنظمة في العربية إلا على مراحل، ودرجات. لابد أنه بدأ بسيطا كما هو الحال عند أخواتها. ولعل كثيرا من الألفاظ التي تعربها العربية الآن، كانت في وقت ما مبنية ثابتة أواخرها على حركة واحدة أو على سكون.. ولعل النحاة والرواة قد مثلوا دورا كبيرا في تطبيق نصوص الأدب الجاهلي على ما رسموه من مناهج منظمة للإعراب »[1] ويوجه الاتهام إلى النحاة بالخلط بين اللهجات « كيف نتصور أن لهجات الكلام في كل البيئات العربية.. أقول كيف نتصور أن ظاهرة الإعراب لا تترك في كل هذه البيئات أثرا. ولا تخلف فيها ما يوحي بأن الإعراب كان شائعا على ألسنة الناس في العصور الإسلامية الأولى.. نتساءل بعد هذا كيف إذن نشأ هذا الإعراب الذي نظمه لنا النحاة وألفوا لنا فيه المجلدات الضخمة؟»[2] ويدلل على اصطناعها بالقول « أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر »[3] ويرى أن « النحاة القدماء سمعوا شيئا وأخطئوا تفسيره واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ص ٢٤.
(٢) من أسرار العربية ص ٢١٥ ـ ٢١٦.
(٣) السابق ص ٢٤٨.

الاستقراء، سمعوه من لهجات متعددة، وسمعوه في اللغة النموذجية، وسمعوه في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قبل أن يتم لهم السماع، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد، بدأوا يقعدون قواعدهم فاختلطت عليهم الآراء، وكثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا »[1] هذا ما يتعلق بالإعراب بصفة عامة أما الإعراب الفرعي فقد اعتبره المجددون من سقطات النحاة، وعدوه ظواهر لهجية مختلفة، أطلقوا أحكامهم مرسلة مبنية على الخيال، وعالجوا الظواهر من منطلق الشاهد، وهذه مغالطة تاريخية ارتكبوها من أجل تحقيق نقض البناء اللغوي على النحو الآتي:

**تفسير الإعراب بالحروف:**

أ- **المثنى:** صيغة المثنى الأصلية لزوم الياء: هي التي كانت شائعة في اللغة السامية ثم تطورت صوتيا وبالمقارنة مع فروع ساميات أخرى، وجد أن العبرية تخلصت من الياء، وكذلك اللهجات السامية، ثم تخلصت اللهجات القديمة وتطورت الياء إلى الألف، فكانت كل قبيلة تلتزم صيغة واحدة للمثنى، وأن النحاة حين هموا بوضع قواعدهم ووجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل خصوا الصيغة التي بالألف لحالة الرفع والصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر.

ب- **جمع المذكر السالم:** وجد النحاة للجمع صيغتين موزعتين بين القبائل، ولا فرق بين صيغتي الجمع من الناحية الصوتية إلا في الصيغة الأولى؛ لأنها تشتمل على ضم طويل في حين أن الأخرى تشتمل على كسر طويل، وهذه الصيغة التي بقيت في جميع اللهجات العربية الحديثة، أما العبرية فلا تعرف إلا صيغة الياء والميم، والآرامية الياء والنون، وكذلك السريانية.

فالنحاة جمعوا - في نظره - بين ظاهرتين منفصلتين، وأقحموهما على الناس.

جـ- **الأسماء الخمسة:** صيغها مفرقة بين القبائل، تعسف النحاة، وجمعوا بينها.

د - **الأفعال الخمسة:** يرجع استخدام صيغة النون إلى التأني والهدوء، وسقوط النون للانفعال والتسرع وقد استقر الأمر في السريانية على صيغة واحدة، وفي العبرية على سقوط النون.

يؤكد إبراهيم أنيس ويقول: هكذا نرى مما تقدم أن ما سماه النحاة إعرابا

(١) السابق ص ٢٤٩.

بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، ولا يكاد يعدو أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السامية، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع[1].

ويجمل حسن عون ويرى أن « قاعدة الإعراب بالحروف » غير موحدة؛ لأن كل ظاهرة لقبيلة، ولكن النحاة جعلوها قاعدة عامة، ويرى أن اختلاف تلك الظواهر تبين إلى حد بعيد طرق الأداء المختلفة عند القبائل، وحالات الإعراب في اللهجات وطبيعة اللغة في العصر الجاهلي، ومدى ما كان هناك من خلاف في الأساليب مع توافق في المعنى[2] ويطلق عليها رمضان عبد التواب سيادة الحالة الإعرابية، ويعرض لها بطريقة مقارنة تطورية فالأفعال الخمسة: عندما فقدت المورفيمات الإعرابية وظيفتها في اللهجات المعاصرة اختار الكثير من اللهجات صورة محذوف النون بصفة دائمة فيقال في مصر (تأكلي وتشربي وتنامي) و(تأكلون وتشربون وتنامون)، ويستدل بالمقارنة مع الساميات التي فقدت مورفيماتها الإعرابية وظائفها، حيث اختارت السريانية الاحتفاظ بالنون، والعبرية والحبشية حذفها.

**المثنى:** إلزام المثنى الياء في اللهجات العربية المعاصرة صورة أخرى من صور سيادة الحالة الإعرابية الواحدة، فيقال: راح منى قلمين، واشترت قلمين، وكتبت بقلمين، وهذا حدث مثله في العبرية والسريانية.

**الأسماء الخمسة:** في العاميات التزمت حالة الرفع.

**جمع المذكر السالم:** لزم الياء في اللهجات المعاصرة.

تدرج المجددون في منهج تفكيكهم التطوري حتى يسوغ لهم النداء بإلغاء النحو وعدم جدواه وتجرأوا وحكموا بعدم العلاقة بين المعنى والحركات الإعرابية « تغيير حركات الإعراب لا يؤثر في الصيغة، ولا يغير معنى الكلمات، ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبرا صغيرا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته، برفع المنصوب، ونصب المرفوع، أو جره»[3] ويعد النحو في نظر المجددين ترف ليس له هدف تربوي أو علمي « النحو العربي لا يفيد غالبا في

(١) ينظر من أسرار اللغة ص ٢٧٠ ـ ٢٧٤.
(٢) ينظر اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة ص ٦٢ ـ ٦٥.
(٣) من أسرار العربية ص ٢٤٢.

فهم الأسلوب العربي شيئا وأن الكثرة الكاثرة من الناس يقرأون ويفهمون من غير أن يعربوا.. إني أتمنى على الله أن يأتي اليوم الذي أنادي فيه بإلغاء النحو وإحراق كتبه، وأن هذا النداء يكون مدويا يوم يتعلم أبناؤنا اللغة العربية من الطريق الطبيعي الذي يتعلم الناس به لغاتهم، والطريق الطبيعي الذي علم به العرب أبناءهم لغتهم ذلك هو طريق التقليد والمحاكاة »[1] يطالب بالمحال لأنه يقصد أن يعيد ترتيب الأوضاع وينشئ ثم يرتقي ثم يتطور ويقترح إعادة ترتيب المادة النحوية على النحو التالي:

١- إلغاء موضوعات منها المبنيات بجميع أنواعها، بحجة أنها تنطق صحيحة وتكتب صحيحة، فلا معنى؛ لأن نجعلها موضوع درس أو دروس تلقن قواعدها.

٢- إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل؛ لأنه لا أثر له في سلامة النطق، ولا في إفهام المعنى.

٣- علامات الإعراب كلها أصلية.

٤- دراسة بعض الموضوعات دراسة أسلوبية[2].

نلاحظ أن الدعوة في هذا الاقتراح تتناول قضايا أساسية بحسب المبادئ الآتية:

المبدأ الأول: يجرد النحو من وظيفته الرئيسية وهي الكشف عن معنى التراكيب و يخصصها لمجرد النطق بالشكل، ولم يتنبه إلى أن المبنيات قسم يوازي المعربات، تتوقف تأدية اللغة لوظيفتها على معرفة وظائفها التركيبية، فدراسة قواعدها تبين اختلاف الأحكام المترتبة على تغير الموقع لا على الشكل اللفظي.

المبدأ الثاني: يترتب عليه إلغاء الأحكام الكاشفة عن المعاني لكثير من تراكيب اللغة والاكتفاء بمجرد حكايتها، وتغييب ما يترتب عليها من أحكام محددة لمعاني التراكيب. فكيف تحدد معنى «وجنى الجنتين دان»؟ إذا ألغينا التقدير اللفظي والمحلي، كيف نفرق بين المبتدأ والخبر، وكذلك الفاعل والمفعول: قتل موسى عيسى؟

المبدأ الثالث: رفض المنهج العلمي الذي أقيم عليه النحو من تأسيس أصل وفرع؛ كي تنتظم أبوابه؛ لأن الترتيب الذي تقتضيه دراسة القواعد يعتمد على دراسة أقسام الكلام، ودراسة التطابق بين أجزاء الجملة في العدد، والنوع، ودراسة المكملات مترتبة على دراسة ركني الجملة. ولذلك لابد من المسير على أساس الترتيب.

---

(١) الاتجاهات الحديثة في النحو ص ٧٢.

(٢) ينظر السابق ص ٧٣ - ٧٤.

المبدأ الرابع: يتجاهل قضية الإسناد، وهذا ما أطلق عليه تراكيب مسكوكة، أوجرت مجرى المثل، بهذا يلغي أهم قضية قام عليها النحو العربي وهي قضية الإسناد وفكرة العامل.

كل تلك الانحرافات والتشوهات في الممارسات الكلامية اليومية يعدها المجددون تطورا، ثم عللوا لإسقاط وإلغاء النحو بالخلط والمغالطات، وجندوا أفكارهم وأقلامهم لنسف جهد النحاة والعلم الذي تلقته الأمة بالقبول، وعولت عليه في تفسير وضبط نصوصها، والهدف ليس التخلص من الصعوبة، وإنما زلزلة فكرة العامل للتوصل إلى الاضطراب تحت مبدأ اعمل ولا تعمل، وبالتالي هدم النظام كله، ولم يدرك أولئك أن الإعراب عملية إجرائية لازمة من لوازم اللغة، واللغة والفكر ملازمان للمتكلم « وترتيب الصورة الذهنية، التي تكونت منها الفكرة وعقلية المجتمع في البيئة اللغوية العربية استطاعت أن تفرق بين أجزاء الجملة وأركانها واستطاعت أن تمنح كل جزء، أو ركن منها صورة لفظية أو حركة إعرابية خاصة لتكون علما على الحالة التي وجد عليها هذا الجزء، وأن تمنح حكمها كل جزء أخر يحل محله في جملة أخرى، فالفاعلية والمفعولية والإضافة أحوال مختلفة لها أعلام دالة عليها »[1].

أضف إلى ذلك أنهم خلطوا بين مفردات اللغة وتراكيبها، واعتبر الإعراب طورا ونشأ متأخرا عن اللغة، ولم يفطنوا أن الألفاظ المعجمية لا تعد لغة، إنما اللغة هي لغة الخطاب الذي تقوم عليه الأحكام؛ لأن العرب في كلامها المنطوق « هكذا نطقت به في أول وهلة، ولم تنطق به زمانا غير معرب، ثم أعربته »[2] إذن الإعراب عملية إجرائية كان دور الإفتراض فيه مقتصرا على تفسيرها ومحاولة الربط بين أجزائها؛ لأن أقسام الكلام « لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني »[3].

(١) لسان عربي ونظام نحوي ص ٨٨.
(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٦٧ ـ ٦٨.
(٣) السابق ص ٦٩.

## خاتمـــة

التطور الهابط ينحدر باللغة من قمتها (الفصحى) إلى درجة الصفر (العاميات واللهجات) وفق المنهج الديالكتيكي الانتهاء إلى حيث البداية من الصفر إلى الصفر في ضوء نظرية النشوء والارتقاء، والتسليم للنظرية (التطورية) ينتهي إلى نتيجة أن النظام اللغوي ليس له هدف، بل يسير كما شاءت المصادفة وعليه يقضي على وظيفة اللغة، وتتحول القضية إلى التفكيكية، ومنها إلى السفسطة لاعتبار أن قانون اللغة ليس من لوازمها، وإنما هو مسقط عليها، ينبغي رفضه وإلغاؤه، والاكتفاء بملاحظة الاستعمال ومسايرة كل خروج عن المألوف وقبوله، والرضى عنه؛ لأن اللغة في تصورهم مرت بأطوار متتابعة، وفق ما يقتضيه ناموس الارتقاء العام، وصولا لأغراض سياسية بواسطة قلب النظام العقلي المسيطر على حياة المسلمين تحت سيطرة التيارات والنظريات على الجو الفكري حينما اتجهت أنظار المجددين إلى التراث اللغوي ومحاسبته في ضوء ممارسات آنية.

وسلكت المقارنة لإثبات خلو اللغة من القيود والضوابط طريقين هما:

١) مقارنة خارجية: بين اللغات السامية وغيرها.

٢) مقارنة من الداخل: بين اللغة الفصحى ولهجاتها.

ومن خلال هذين الطريقين حاول المجددون أن ينقضوا البناء من الداخل فوجه النقد لأهم منظومتين تقوم عليها اللغة هما:

١) الأصول التكوينية. ٢) الأصول التفسيرية.

ومعلوم أن نقص الأصول التكوينية سيؤدي إلى أمر خطير يفضي في نهايته إلى إلغاء عمل التعقيد الذي هو مناط كل بحث لغوي، لتصور أن الإعراب نشأ مستقلا مفارقا، ومرد ذلك الخلط بين النظري والعملي.

**ومحور الإشكالية مرتبط بأمرين:**

**الأول:** يتعلق بالنحو كممارسة عملية، فلا يتخيل أنه كان مستقلا ـ كما يزعمون ـ عن اللغة. هذا ما تضافرت النصوص على إثباته، ولا ينكره ذو لب.

**الثاني:** ما يتعلق بكونه علما مصنفا، فهذا يستدعي الإقرار بأصله التكويني وعليه فهو متأخر في الزمن.

## قائمة المصادر والمراجع

١. أزمة الفكر العربي المعاصر، علي أبو ملحم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٢. الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، محمد محمد حسين، دار الإرشاد، بيروت، ١٩٧٠م.
٣. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٤. إخوان الصفاء وفلسفتهم وغايتهم، فؤاد معصوم، المدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة،١٤١٦هـ
٦. بين الغرينة والأسلمة، أبو النصر فضل، ١٩٩٧م.
٧. تاريخ علم اللغة منذ نشأتها إلى القرن العشرين: جورج مونتي ترجمة د. بدر الدين بلقاسم. دمشق ١٩٧٢م.
٨. تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، القاهرة، ١٩٢٩م.
٩. تكوين النهضة العربية، محمد كامل الخطيب، سلسلة «قضايا وحوارات النهضة العربية، ٣٠»، دمشق، منشورات ٢٠٠١م.
١٠. تهافت الفكر المادي التاريخي بين النظر والتطبيق، د. محمد البهي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥م.
١١. التراث والحداثة دراسات ومناقشات، محمد عابد الجابري، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ١٩٩١م.
١٢. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه .د .رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، دار الرفاعي الرياض، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣ م
١٣. التطور النحوي، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
١٤. التفكيكية دراسة نقدية، بيير ف. زيما، تعريب أسامة الحاج – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٦م.
١٥. الحمى الوافدة أو الرجعية والتقدمية، محمد علي قطب، لبنان، ١٩٨١م.
١٦. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى، بيروت، (د. ت).
١٧. دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، مازن الوعر، دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٨. دراسات في حضارة الإسلام، للسير هاملتون جب، ترجمة إحسان عباس، محمد نجم، ومحمود دراید، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.

١٩. دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة عشر، ٢٠٠٧م.

٢٠. دفاع عن ثقافتنا، جمال سلطان، دار الوطن للنشر – الطبعة الأول، ١٤١٢ هـ

٢١. رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، محمود شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت، د.ط.

٢٢. طه حسين العقل و الدين: بحث في مشكلة المنهج، عبد الرزاق عيد، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار المحبة، ٢٠٠٩م.

٢٣. علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

٢٤. علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٤ م.

٢٥. اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٢٦. اللغة والمجتمع، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧١م.

٢٧. اللغة والنحو.. تاريخية تحليلية مقارنة، حسن عون، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٥٢م.

٢٨. اللغة والتطور، د. عبد الرحمن أيوب، القاهرة، ١٩٦٩م.

٢٩. اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٣٠. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار عالم الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ

٣١. في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥م.

٣٢. في الشعر الجاهلي، طه حسين ، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤ م.

٣٣. في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٣٤. فلسفة النشوء والارتقاء، تأليف: شلبي شمبل، دار مارون عبود للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٣٥. فقه اللغة وخصائص العربية، لمحمد المبارك ، بيروت، دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٩٥م.

٣٦. الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، محمد البهي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩١م.

٣٧. الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية، محمد المبارك، بيروت، دار الفكر،1970 م.

٣٨. الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، طار الحداثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٣٩. قاموس علم الاجتماع، محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.

٤٠. قواعد المنهج في علم الاجتماع، تأليف: اميل دوركايم، ترجمه محمود قاسم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

٤١. القواعد النحوية "مادتها وطريقتها"، عبد الحميد حسن، مطبعة العلوم، القاهرة، ١٩٤٦م، د. ط.

٤٢. مبادئ الفلسفة، ديكارت، ترجمة د. عثمان أمين، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

٤٣. مستقبل الثقافة في مصر،طه حسين، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ٢٠٠١م.

٤٤. المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٥. مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١م.

٤٦. مقالات في الأدب واللغة، محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٧. المادة بين الأزلية والحدوث، محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، بغداد، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٤٨. المدارس اللغوية التطور والصراع، جيفري، سامبسون، ترجمة د.أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٤٩. المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، دار الطباعة الحديثة، الإسكندرية، د. ط، د. ت.

٥٠. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٩٠٥م.

٥١. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٦م.

٥٢. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

٥٣. نظرية التطور و أصل الإنسان، سلامة موسى، سلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة، د.ت.

٥٤. نحو عربية ميسرة، د. فايز ترحيني، دار النخيل للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٥٥. لسان عربي ونظام نحوي، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.